الوعي

جامعية - فكرية - ثقافية

السنة الثالثة والثلاثون
ذو القعدة ١٤٣٩ هـ - تموز/ يوليو ٢٠١٨م

العدد
٣٨٢

كلمة الوعي

صفقة القرن، وتغيير طبيعة الصراع الاستراتيجي في المنطقة، من عربي-(إسرائيلي) إلى عربي-إيراني

مؤامرات الغرب... وخيانات الحكام! خطورة الدور التركي (٢) ص ٦

حرمة الاندماج في حضارة الغرب الكافر، وخطورة الذوبان في منظومته (٢) ص ١٣

صندوق النقد الدولي: مشروع هيمنة أميركي ص ٢٨

الوعي
جامعية - فكرية - ثقافية
مجلة الوعي تصدر غرة كل شهر قمري عن ثلة من الشباب الجامعي المسلم في لبنان
بترخيص رقم «١٦٦» صادر عن وزارة الإعلام اللبنانية بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٥
www.al-waie.org Subjects@al-waie.org

المحتويات

العدد
٣٨٢
السنة الثالثة والثلاثون
ذو القعدة ١٤٣٩ هـ
تموز/ يوليو ٢٠١٨م

• كلمة الوعي:
صفقة القرن، وتغيير طبيعة الصراع الاستراتيجي في المنطقة،
من عربي - (إسرائيلي) إلى عربي - إيراني ٣
• مؤامرات الغرب... وخيانات الحكام
خطورة الدور التركي (٢) ٦
• حرمة الاندماج في حضارة الغرب الكافر،
وخطورة الذوبان في منظومته (٢) ١٣
• الإمارات ودورها في خدمة الإنجليز ١٨
• صندوق النقد الدولي: مشروع هيمنة أميركي ٢٨
• التقليد ٣٦
• أخبار المسلمين في العالم ٤١
• مع القرآن الكريم: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِن طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ ٤٥
• رياض الجنة: «مثل القائم على حدود الله والواقع فيها...» ٤٨
• كلمة أخيرة: المتغيّرات في السعودية
منذ أصبح محمد بن سلمان وليًّا للعهد. ٥١

ثمن النسخة

لبنان	١٠٠٠ ل.ل.
اليمن	٣٠ ريال
تركيا	١$ أميركي
باكستان	١$ أميركي
أستراليا	٢,٥$
أميركا	٢,٥$
كندا	٢,٥$
ألمانيا	٢,٥ يورو
السويد	١٥ كرون
بلجيكا	١ يورو
بريطانيا	١ يورو
سويسرا	٢ فرنك
النمسا	١ يورو
الدانمرك	١٥ كرون

صفقة القرن، وتغيير طبيعة الصراع الاستراتيجي في المنطقة، من عربي-(إسرائيلي) إلى عربي-إيراني

يأتي الحديث عن «صفقة القرن» في هذه الفترة من اشتعال المنطقة عقب قيام ثورات ما سمي بـ «الربيع العربي»، والتدخل العسكري الدولي المباشر فيها، وعلى وطء تدخل إيراني يهدد عروش أنظمة فيها؛ ما يجعلها تقدم خطره على خطر وجود (إسرائيل)، هذا إذا كانت (إسرائيل) تشكل خطرًا عليها بالأصل. وهذه الأنظمة التي تخاف على نفسها من التدخل الإيراني هي دول الخليج بالدرجة الأولى، وعلى رأسها السعودية. وهذا ما يجعل هذه الدول تدفع باتجاه تغيير طبيعة الصراع الاستراتيجي في المنطقة، من صراع عربي- (إسرائيلي) بنظرها إلى صراع عربي-إيراني، وتحت سقفه سيتم الضغط لتمرير «صفقة القرن». إذًا، هناك عدد من دول المنطقة، لها مصلحة بإنجاز هذه الصفقة مثلها مثل (إسرائيل) إن لم يكن أكثر. وهي تسعى لإنجازه عاجلًا غير آجل؛ لتسمح لنفسها أمام شعوبها أن تقيم معها تحالفًا عسكريًا تواجه به هذا المد الإيراني المتعاظم السافر المهدد لأنظمتها، ولتتحول (إسرائيل) بعدها إلى دولة من دول المنطقة الفاعلة التي يجري التطبيع معها، وليتحول العداء بالتالي إلى إيران.

إن الصراع بين المسلمين وأعدائهم من اليهود، والذي يحمِل بعدًا دينيًا يجعل من القضية قضية مقدسة، ومن الصراع صراعًا مقدسًا، ويجمع الأمة ويوحدها على هدف يرضي الله سبحانه. وهو واجب على المسلمين... أما الصراع المذهبي الطائفي التعصبي بين المسلمين، فإنه يُحَمَّل بعدًا دينيًا، وهو من شأنه أن يفرق الأمة، ويجعل بأسها بينها، ويقضي على تطلعها للوحدة على أساس دينها وإقامة مشروعها العظيم مشروع إقامة الخلافة الراشدة التي تجمع المسلمين كل المسلمين في دولة واحدة، وهو حرام، وحرمته مغلظة، والدعوة إليه دعوة نتنة.

هذا الصراع الجديد يراد للمنطقة أن تغوص فيه بدمائها حتى الركب، صناعته أميركية بامتياز، أما طرفاه فكل من دول الخليج، وعلى رأسها السعودية، وإيران.

أما السعودية التي تدَّعي أنها تتزعم ما يسمى بـ(السُنَّة) فإنه يقع على رأس سلم أولويات حكامها من آل سعود أن يدعموا ملكهم وليس الإسلام، بل هم يستخدمون الإسلام من أجل دعم ملكهم. وموقف الملك سلمان اليوم من وجود (إسرائيل) يذكرنا بموقف والده عبد العزيز آل سعود بالأمس منها عندما تنازل عن فلسطين لليهود، بحسب وثيقة كشفت، وهي مكتوبة بخط يده وممهورة بخاتمه، يعلن فيها أن: «لا مانع عندي من إعطاء فلسطين للمساكين اليهود أو غيرهم، كما تراه بريطانيا، التي لا أخرج عن رأيها، حتى تصيح الساعة». نعم، إن آل سعود يعتبرون أن وجودهم في سدة الحكم، هي قضيتهم المصيرية، وليس الإسلام، ولا قضايا الإسلام، ومن أقرب الأمثلة على ذلك ما صرح به ابن سلمان مؤخرًا في ٢٠١٨/٠٣/٢٤م لصحيفة الواشنطن بوست مدافعًا عن اتهام بلاده بأنها تصدر الفكر الوهابي الإرهابي في العالم، مبينًا أن استغلال السعودية للوهابية

جاء بطلب من أصدقائه الغربيين، وأن سببه منع تقدم الاتحاد السوفياتي في دول العالم الإسلامي، فقال بالنص حسبما أوردته الصحيفة: «الاستثمار في المدارس والمساجد حول العالم ارتبط بالحرب الباردة، عندما طلبت الدول الحليفة من السعودية استخدام مالها لمنع تقدم الاتحاد السوفياتي في دول العالم الإسلامي». وبالفعل فقد استغلت السعودية الفكر الوهابي أبشع استغلال، ودعمته لمصلحة تثبيت الحكم فيها. والمدقق في كلام ابن سلمان يجد أنه، بهذا القول، يثبت التهمة أكثر ويفضح دور دولته البشع في اللعب بورقة الفكر الوهابي بقوله في المقابلة نفسها: «إن الحكومات السعودية المتعاقبة فقدت المسار، والآن «نريد العودة إلى الطريق».فهل بعد هذا البيان من حجة أمام المسلمين، عامتهم وعلمائهم، أن هذا النظام بعيد كل البعد عن الإسلام، منذ نشأته حيث إنه لا ينظر للإسلام إلا من باب الاستغلال لتدعيم حكمه، وليس العكس؟!. واليوم، لما وصلت السكين إلى رقبة حكام آل سعود، وأصبحوا في حالة خطر وجودي من إيران، يريدون أن يغير المسلمون مواقفهم معها لمصلحتهم. كذلك فإن رويبضات الحكم في دولة الإمارات، وخاصة أبناء زايد حكام أبو ظبي يتصدرون مع ابن سلمان مشهد عملية تغيير استراتيجية الصراع في المنطقة.

أما الطرف الآخر، وهو إيران، فإنها بنظر الأمة باتت ذلك الخنجر الذي تمزق به أميركا جسدها بواجهة طائفية مقيتة. فبعد أن سحبت أميركا معظم قواتها من المنطقة في عهد أوباما نتيجة خسائرها البشرية والمادية، جعلت إيران تتولى عنها حالة الصراع مع المسلمين مباشرة. فقامت إيران التي سلمتها أميركا الحكم في العراق على أسس طائفية بمساعدتها على إبقاء الأسد في الحكم، وقامت بذلك تحت عنوان أنها تشترك معه في محور دول الممانعة والمقاومة ضد (إسرائيل)؛ حيث تدعي أنها قضيتها المقدسة الأولى، وهي تشيع بين أشياعها أن المسلمين الآخرين قد تخلوا عنها، وأنهم عملاء للغرب ويريدون الصلح مع يهود. وهي تريد أن تتسلم مفاتيح هذه القضية... ومع الوقت صار يتبين أن تحريرها يمر عبر تثبيت نظام أسد العلماني والمخابراتي المجرم، والعميل لأميركا، وارتكابها معه أبشع المجازر بحق المسلمين في سوريا، ومثلها في العراق، ويمر كذلك باليمن وبالبحرين ... ومن منطلق شعوبي طائفي مقيت. ثم هي من أجل ذلك، أنشأت ميليشيات القتل والثأر الطائفية في كل من لبنان والعراق وإيران نفسها، حتى من استجلبتهم من باكستان وأفغانستان، حرشتهم على أساس طائفي بغيض، فصاروا يعتبرون أنفسهم أنهم في حالة حرب مقدسة، وقامت عبرهم بمجازر يندى لها جبين كل مسلم، وبصورة تظهر فيها موروثًا طائفيًا من التشفي وحب الثأر والانتقام. وهكذا نرى أن حكام إيران وحكام الخليج يريدون أن يبعثوا بالفتنة من جديد. تلك الفتنة التي لعن الله من أيقظها، وسار أو ساهم فيها.

إن محاولة تقسيم الإسلام بين هذين الطرفين قائمة على قدم وساق، بينما الإسلام من ذلك براء؛ فتصور إيران لـ (الشيعة) أنها تريد الجهاد. وتحرير فلسطين هي قضيتها المصيرية، وهذه القضية قد خانها المسلمون الآخرون. وتصور دول الخليج أن الصراع هو بين (السنة) و(الشيعة)، وأنه صراع عقائدي خطير يتقدم على كل صراع... إنها جريمة ما بعدها جريمة بحق الإسلام والمسلمين، وخدمة للمشروع الأميركي؛ ولسوف يسألون.

هكذا تريد أميركا أن تغير طبيعة الصراع في المنطقة، وتحاول أن تنسي المسلمين عداءهم ليهود، وتبدله بعداء طائفي غرائزي مقيت يتم إحكامه بشكل دموي مأساوي.

إن «صفقة القرن» هذه التي يصرح ترامب إنها ستكون من أهم إنجازاته، وإنه سيحقق من خلالها سلامًا لم يستطعه الأوائل، سيعمل على فرضها بالمكر والإجرام؛ وذلك أسوة بما تقوم به في سوريا وفي المنطقة؛ لأنه يعتبر أن حل قضية فلسطين يأتي من ضمن فرض خطة أميركا للمنطقة ككل، عبر ما يعرف بـ «مشروع الشرق الأوسط الجديد». ففي السابق كانت أميركا تسعى للحل وعندما تتعثر المفاوضات توقف سعيها. أما اليوم فيبدو أن تعاملها سيكون مختلفًا؛ فهي تبنت الحل الذي يعتبر الأقرب لمصلحة (إسرائيل)، ومشروعها للشرق الأوسط الجديد لا يمكن تحقيقه وأن تكون قضية فلسطين معلقة.

لذلك تعتبر المرحلة القادمة صعبة جدًا على المسلمين في فلسطين، لأن التآمر جاد أكثر من أي وقت مضى، والإجرام الدولي بحق المسلمين جارٍ من غير حسيب ولا رقيب. ولأن أهل فلسطين أهل غيرة على دينهم ومقدساتهم؛ فإننا نتوقع أن نكون أمام مشهد دموي جديد في فلسطين كما هو في سوريا واليمن وليبيا، حتى تتمكن أميركا من فرض صياغتها فرضًا. فالغرب، وعلى رأسه أميركا، بات يعرف أن الأمة لم ولن تسلم له أيًا من قضاياها، وخاصة فلسطين... وحيث إن الغرب لا يفاوض الأمة مباشرة، وإنما يفاوض أطرافًا لا تمثل الأمة تمثيلًا حقيقيًا؛ لذلك يجب التنبه الكبير والدور الخطير الذي يمكن أن تلعبه الأطراف التي تدعي تمثيل المسلمين؛ لأن هذه الأطراف عودتنا الانصياع للضغوط تحت حجة واهية لا يقرُّها الإسلام بشيء.

وفي ختام هذه الكلمة، فإننا نقول إن قضايا الأمة من فلسطين إلى سوريا إلى العراق، إلى اليمن إلى ليبيا، إلى الروهينجا، إلى كشمير، إلى تركستان باتت عند الأمة قضية واحدة، هي قضية إقامة الدين بإقامة دولة الخلافة التي تحل للمسلمين كل قضاياهم على أساس الإسلام، والغرب يعلم هذا؛ لذلك هو يحاربهم في دينهم تحت شعار محاربة الإرهاب، وكل حكام المسلمين يحاربون الأمة معه وتحت شعاراته، بمن فيهم إيران والسعودية، بل ويتحالفون معهم... ولقد قلنا من قبل وما زلنا نقول إن قضية فلسطين هي قضية المسلمين جميعهم، وليست قضية أهل فلسطين فحسب، ولا يملك قرار السلم والحرب فيها إلا الإسلام، وأرضها يملك رقبتها المسلمون، كل المسلمين، أما أهلها فيملكون منفعتها فقط. وبالرغم من أن اليهود قد حظوا على أكبر تأييد لإقامة دولتهم فيها، إلا أنها تبقى في نظر الإسلام وكأنها لم تقم، والمسلمون كل المسلمين مستعدون اليوم أن يقوموا بتحريرها متى قام نظام مخلص في الأمة ونادى مناديه للجهاد.

لا حل لقضية فلسطين إلا بالخلافة التي بفقدها فقدت وبرجوعها سترجع، وإن المسلمين عليهم أن يختصروا مآسيهم المتجددة والمتنقلة بالعمل الجاد لإقامة الخلافة. روى مسلم عن أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **«لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُقَاتِلَ الْمُسْلِمُونَ الْيَهُودَ فَيَقْتُلُهُمْ الْمُسْلِمُونَ، حَتَّى يَخْتَبِئَ الْيَهُودِيُّ مِنْ وَرَاءِ الْحَجَرِ وَالشَّجَرِ، فَيَقُولُ الْحَجَرُ أَوْ الشَّجَرُ: يَا مُسْلِمُ، يَا عَبْدَ اللَّهِ، هَذَا يَهُودِيٌّ خَلْفِي فَتَعَالَ فَاقْتُلْهُ، إِلَّا الْغَرْقَدَ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرِ الْيَهُودِ»** ■

مؤامرات الغرب... وخيانات الحكام!

خطورة الدور التركي (٢)

﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾

حمد طبيب - بيت المقدس

نريد أن نقف قليلًا عند الدور التركي لخطورته على المسلمين وبلادهم، ولما يقوم به من دور تضليلي كبير؛ لصرف الأمة عن مشروعها الحضاري (الخلافة) خدمةً لمشاريع الكفار الاستعمارية. وقبل أن نذكر السياسات التضليلية؛ التي قام بها النظام التركي في خدمة المشروع الأميركي في بلاد المسلمين، لا بد أن نذكر بعض الحقائق التي يجهلها كثير من الناس عن النظام التركي، ومن هذه الحقائق:

أولًا: عضوية تركيا في حلف الأطلسي (الصليبي الأميركي)؛ حيث قامت بأعمال مشينة في مناصرة حلف الأطلسي في أفغانستان، عندما تسلمت تركيا قيادة هذه القوات مكان فرنسا سنة ٢٠٠٩م، وسهلت كذلك الأعمال الإجرامية التي مارسها حلف الأطلسي على أرض الشام من خلال استخدامه للقواعد العسكرية والمطارات على أرض تركيا.. فقد صرح الأمين العام لحلف الناتو (**جنز**) في ١٠/٠٩/ ٢٠١٤م فقال: «أقدِّر دور تركيا في أفغانستان وكوسوفا، ودورها المستقبلي في تدريب ومساعدة وتقديم المشورة للقوات الأفغانية، وأتطلع لاستمرار تعاونها من أجل بقاء الناتو بوصفه الركن الأساسي في حفظ أمننا».

ثانيًا: تركيا تقيم علاقات دبلوماسية، وتجارية وأمنية مع الكيان اليهودي منذ سنوات. والسفارة اليهودية موجودة في أنقرة، وتنادي تركيا بتوسيع دائرة العلاقات مع اليهود لتشمل الدول المحيطة. فقد صرح وزير الاستخبارات (الإسرائيلي) (يسرائيل كاتس) في صحيفة (**معاريف**) العبرية ١٣-١٢-٢٠١٧م فقال: «إن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يلعب مع إسرائيل بمصطلح (فرينمي) أي الصديق العدو... فأردوغان يهاجمنا كثيرًا ونحن نعي ذلك، ولا يعني أننا لا نرد عليه، ولكن هجومه علينا لا يمنعه من جعل حجم التجارة عبر حيفا نحو ٢٥ في المائة من تجارة تركيا إلى الخليج» وتابع: «التجارة التركية معنا بمبالغ كبيرة وخيالية، لم تتأثر بذلك، بل على العكس، وشركات الطيران التركية أكبر شركات النقل الجوي من وإلى إسرائيل، وحجم التبادل التجاري ونقل البضائع عبر حيفا ازداد كثيرًا حتى قبل عودة العلاقات بعد أزمة مرمرة».

ثالثًا: تنادي تركيا منذ سنوات باللحاق

بالاتحاد الأوروبي الصليبي، وتتذلل من أجل هذه الغاية، وكان من تذللها وإهدارها لكرامة المسلمين في تركيا - من أجل هذه الغاية الوضيعة - أن وافقت على مشروع الحرب على الإرهاب الذي تبنته أميركا؛ (أي على الإسلام)؛ حيث حصل (**أردغان رئيس تركيا**) في كانون الثاني من عام ٢٠٠٤م على جائزة الشجاعة التي يمنحها المؤتمر اليهودي الأميركي، وهو أحد أشهر التنظيمات اليهودية الأميركية، وهي جائزة تُمنح في غالبية الأوقات إلى سياسيين يهود، أو شخصيات عامة بسبب شجاعته في التصدي للإرهاب... كذلك تعمل تركيا من أجل اللحاق بالاتحاد الأوروبي على إطلاق الحريات داخل تركيا؛ بما فيها دور البغاء والخمور واللباس، وقانون حرية الشواذ جنسيًا داخل تركيا، والموافقة على قانون الحريات والديمقراطيات؛ بما فيها حرية الدين حتى للمسلمين... فقد ذكرت صحيفة (**زمان التركية**) ٢٢- ديسمبر/ كانون أول ٢٠١٧م «إن المحكمة الدستورية أصدرت قرارًا، بعدم جواز فرض عقوبة على المثليين الذين يقفون في الشوارع والطرقات لانتظار الزبائن في الشارع، ولم يعترض إلا عضو واحد. وأوضحت المحكمة في قرارها أن غرامة المثلية من قبل الشرطة تتعارض مع المادة رقم ٣٧ من القانون رقم ٥٣٢٦، مشيرة إلى أن فعل الانتظار هنا لم يضايق أحدًا».

رابعًا: أما موضوع تطبيق الإسلام؛ فإن رئيس تركيا ورئيس وزرائها قد صرحوا - في أكثر من مناسبة - أنهم يتبعون النظام الديمقراطي العلماني، ولا يريدون تطبيق الإسلام داخل تركيا. فالنظم الثلاثة الرئيسية داخل تركيا هي حسب النظام الغربي (وهي الاقتصاد، والاجتماع، والسياسة الداخلية والخارجية)، فقد صرح (**أردوغان**) في الكلمة التي ألقاها أمام قيادة الأكاديميات الحربية التركية في ٢٠١٥/٣/١٩م، فقال: «إن تركيا ظلت دولة قانون ديمقراطية اجتماعية وعلمانية، وبالرغم من كل الصعاب التي تعرضت لها في الماضي فأنا أقول: إن تركيا لا يمكن أن تتوقف عن مواصلة نضالها في مجالي الديمقراطية وحقوق الإنسان... وتركيا لن تتراجع عن العلمانية التي تضمن حرية العقيدة لمواطنيها...»

لقد قامت أميركا بتسخير تركيا، وما زالت، بأدوار حساسة، لا يستطيع أي حاكم في المنطقة

«إن تركيا ظلت دولة قانون ديمقراطية اجتماعية وعلمانية، وبالرغم من كل الصعاب التي تعرضت لها في الماضي فأنا أقول: إن تركيا لا يمكن أن تتوقف عن مواصلة نضالها في مجالي الديمقراطية وحقوق الإنسان... وتركيا لن تتراجع عن العلمانية التي تضمن حرية العقيدة لمواطنيها...»

(رجب طيب أردوغان)

الإسلامية القيام بها. والسبب هو تلبس هذا النظام العلماني، كذبًا وزورًا وبهتانًا، بالإسلام وخدمة المسلمين. ومن هذه الأدوار:

١- ما قامت به تركيا من المساعدة في تأسيس ودعم تنظيم دولة العراق والشام (عسكريًا وماديًا). فقد فضحت الشمس فحمة الدجى في موضوع تأسيس هذا التنظيم؛ حيث صرح أكثر من مسؤول أميركي، وغير أميركي أن الذي أسس دولة العراق والشام هي أميركا... تمامًا كما أسست من قبل الجماعات المجاهدة في أرض أفغانستان ضد الغزو الروسي آنذاك. أما الذي رعى هذا المشروع الاستعماري التضليلي فهي تركيا، تمامًا كما رعت باكستان إنشاء جماعات الجهاد الأفغاني ضد روسيا... ولا يخفى على أي متابع للأمور كيف كانت تركيا تسمح بدخول المعدات والسيارات والسلاح الثقيل والخفيف إلى داخل سوريا. ولا يخفى كذلك كيف أسست المراكز داخل تركيا لإجراء صفقات السلاح والبترول وتمرير المقاتلين. كل ذلك كان تحت سمع وبصر السياسيين، ورجال الدولة وأجهزتها العسكرية والمخابرات!!.. هذا داخل سوريا، أما داخل العراق فالمؤامرة كانت أوضح بكثير؛ حيث تخلت أرتال الجيش العراقي عن أسلحتها داخل الموصل، وما حولهما ليستولي عليها تنظيم الدولة... وكيف أفرغت الأرض دون قتال حتى حدود مناطق الأكراد في الشمال. ونفس الجيش هو الذي استعاد تلك المناطق بعد معارك طاحنة؛ أزهقت الآلاف من أبناء المسلمين في تلك المحرقة الرهيبة؛ داخل الموصل. وقد كانت المؤامرة واضحة في العمل على تشويه صورة الإسلام أولًا، وفي العمل على تيئيس المسلمين من النصر على أعداء الله ومخططاتهم، وترسيخ فكرة أن إقامة الدولة الإسلامية هي فكرة مستحيلة في ظل هذه الظروف الدولية والإقليمية. ففي تقرير نشره موقع (بي بي سي) بتاريخ ١-٩-٢٠١٤م، تحت عنوان: (من يدعم تنظيم الدولة الإسلامية؟) جاء فيه: «لقد انتهجت تركيا سياسة أثارت تساؤلات كبيرة، بشأن الحدود التي تدفقت عبرها الأسلحة والأموال إلى سوريا، بدعم قطري وسعودي. إن من بين أكثر الاتهامات التي سمعتها من أولئك الذين يحاربون تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا؛ أن قطر وتركيا والسعودية هي الدول الوحيدة المسؤولة عن وجود هذا التنظيم».

وفي تقرير لمحطة (العربية) بتاريخ ٢٠١٦/٠٨/١١م، أثناء الدعاية الانتخابية الأميركية تحت عنوان (ترامب يتهم أوباما وكلينتون بتأسيس داعش) جاء فيه: «في تجمع انتخابي (في فورت لودرديل) في ولاية فلوريدا - جنوب شرق - اتهم الملياردير(ترامب) أولًا أوباما بأنه زرع الفوضى في الشرق الأوسط، ثم قال إن تنظيم داعش يكرم الرئيس أوباما، وأضاف: إنه مؤسس داعش في العراق وسوريا. وكرر: إنه المؤسس، أسس الدولة الإسلامية في العراق وسوريا... إن الشريكة في التأسيس هي

هذه المحتالة هيلاري كلينتون».

٢- ما يجري على أرض الشام؛ من الإمساك بمعظم قادة الثوار عن طريق المال والسلاح، والزج بهم في طريق الخيانة والعمالة، لخدمة المشروع الأميركي لتقسيم الشام، وتثبيت النظام العميل داخل أرض الشام. وهي اليوم تسخّرها لإنجاز المراحل الأخيرة من هذا المشروع؛ عن طريق المؤتمرات الخيانية التي ترعاها تركيا وأميركا. فقد ذكرت صحيفة بوابة الشرق الإلكترونية ٣٠-١-٢٠١٨م تصريحًا لوزير الخارجية التركي (مولود جاويش أوغلو) قال فيه: «إن المعارضة السورية طلبت من تركيا أن تقوم بتمثيلها في مؤتمر الحوار الوطني المنعقد في مدينة سوتشي الروسية».

٣- مساعدة الغرب والروس في تنفيذ المخططات العسكرية والسياسية على أرض الشام؛ وذلك عن طريق تقديم التسهيلات داخل الأراضي التركية؛ كاستخدام الممرات المائية، أو المطارات العسكرية، أو بالمشاركة العسكرية الفعلية كما فعل في عملية درع الفرات وغصن الزيتون؛ حيث كانت عملية درع الفرات مقدمة لتسهيل دخول قوات النظام إلى حلب، وغصن الزيتون لتسهيل الحرب على مدينة إدلب التي تحصَّن بها معظم الثوار بعد إعادة احتلال حلب. فقد ذكر موقع (روسيا اليوم) ٢٣-١- ٢٠١٨م: «أن نحو ٢٥ ألف مسلح من «الجيش السوري الحر» يشاركون في العملية العسكرية التركية في منطقة عفرين» وهؤلاء تم سحبهم من الميدان حتى يتم تسهيل دخول مدينة إدلب؛ كما جرى بنفس الطريقة في حلب.

٤- تحريف الدين الإسلامي عن طريق علمنة الدين؛ ليكون هذا النموذج نموذجًا واقعيًا يحتذى به في العالم الإسلامي؛ حيث يُركز على نواحٍ معينة في رفع المستوى الاقتصادي، مع بقاء الدولة في دائرة العلمانية (فصل الدين عن الدولة). وقد بدأت الدول الغربية بالفعل تروِّج لمثل هذه النماذج حتى تبعد المسلمين عن أسباب النهضة الصحيحة. فقد ذكرت (صحيفة العرب القطرية) ٧- أغسطس ٢٠١٣م تصريحًا للرئيس أردغان عندما زار مصر في عهد الرئيس (محمد مرسي) قال فيه: «آمل أن يكون النظام الجديد في مصر علمانيًا»، وقال أردوغان في مقابلة مع التلفزيون المصري: إنه رغم كونه مسلمًا، فإنّ الدولة التي يتزعمها هي علمانية، وعلى مصر تبني دستور علماني، وتابع أنّ النموذج التركي يظهر أنّ العلمانية ليست عدوّ الدين».

إن ما يجري على أرض الشام؛ من الإمساك بمعظم قادة الثوار عن طريق المال والسلاح، والزج بهم في طريق الخيانة والعمالة، هو لخدمة المشروع الأميركي لتقسيم الشام، وتثبيت النظام العميل داخل أرض الشام.

٥- الدور التركي في تصفية القضية

الفلسطينية؛ ليكون ذلك مقدمة لإدخال الكيان اليهودي؛ ضمن منظومة المنطقة كلها؛ وهي ما تطلق عليها أميركا (بالشرق الأوسط الجديد)، وقبول هذا الكيان الغريب عن الأمة ودينها، وإقامة علاقات الود والوئام معه دون تحفظ، والانفتاح في العلاقات والمعاملات جميعًا. وهذا الدور هو من أخطر الأدوار في خدمة مشاريع الكفار. وتركيا تلعب فيه الدور الرئيس؛ حيث تقوم بحملة دولية؛ لتثبيت الحل عن طريق الأمم المتحدة، وجمع الأطراف داخل فلسطين؛ ليقبلوا بما تمليه الأمم المتحدة، وتخطط له أميركا وكيان يهود؛ في تصفية قضية فلسطين، وذلك تحت غطاء كاذب اسمه (الشرعة الدولية). فقد ذكرت صحيفة (الخليج الجديد) الإلكترونية ٣-١٢-٢٠١٧م تصريحًا للرئيس التركي (أردوغان): أكد فيه على «ضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية».

هذا ما تقوم به تركيا من أدوار خطيرة ضد قضايا المسلمين، وما تمهد له من مشروع إدخال الشعب التركي في منظومة الكفار (الاتحاد الأوروبي).

إن هذا الدور التآمري الحالي الذي يقوم به حكام تركيا ربما يتطور مستقبلًا لإعلان دولة إسلامية ديمقراطية علمانية (خالية من كل معاني الإسلام الحقيقي) تكون مثالًا يحتذى به في العالم الإسلامي؛ وذلك لصرف المسلمين عن العمل الإسلامي الصحيح. وقد يواكبه أعمال موازية في بلاد أخرى في العالم الإسلامي، تتبع نفس النهج ونفس الطريقة في تبني مشروع (الإسلام الديمقراطي العلماني) على النمط الغربي، وذلك في دول مثل تونس ومصر والجزائر وغيرها من دول. ومعلوم أن هذا المشروع تريد أميركا من ورائه وأد مشروع العمل لإقامة الخلافة الجاد الذي تريد الأمة أن تحكم به، ويريد أردوغان إقامة سلطنة زائفة له تحقق له طموحه القاتل في الزعامة، لا تمت إلى الإسلام بصلة.

هذه بعض الأمثلة التي يقوم بها الغرب بالفعل عن طريقه مباشرةً، وعن طريق عملائه. وهذا ما يخطط له مستقبلًا للإسلام وأهله؛ للقضاء على مشروعهم الحضاري، وللحيلولة دون عودتهم مرة أخرى في دولة وسلطان... فهل سيتمكن الكفار (على رأسهم الصليبية والصهيونية) من الوقوف في وجه عودة الإسلام الصحيح. وهل ستثمر مشاريعهم وأعمالهم هذه كما يخططون وكما ينظرون؟!

قبل أن نجيب عن هذا السؤال نقول:

أولًا: إن هذا الدين هو دين الله عز وجل، وإن الدعاة إلى الله العاملين لإعادته إلى الحياة مرة أخرى؛ هم أولياء الله عز وجل، والله تعالى قد تكفَّل بحفظ هذا الدين أولًا، رغم محاولات الكفار لطمسه عن وجه الأرض، وتكفل أيضًا بنصرة دينه وتمكينه في الأرض، وتكفل كذلك بنصر حملة الدعوة لإعادة هذا الدين في دولة وسلطان، رغم شدة المؤامرات والمكر من قبل

الكفار، يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ وحفظ هذا الدين يكون بحفظه تلاوةً ومعنىً، وبحفظ من يسعون لتطبيق هذا القرآن، وليس بحفظ القرآن المكتوب فقط، ويقول جلَّ من قائل: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ۝٥١﴾ ويقول عليه الصلاة والسلام: «**إن الله زوى لي الأرض فرأيت مشارقها ومغاربها، وإن أمتي سيبلغ ملكها ما زوي لي منها، وأعطيت الكنزين: الأحمر والأبيض....**» [رواه الإمام مسلم] وقال عليه الصلاة والسلام: «**لا تزال طائفة من أمتي على الدين ظاهرين، لعدوهم قاهرين، لا يضرهم من خالفهم إلا ما أصابهم من لأواء، حتى يأتيهم أمر الله. وهم كذلك**»، **قالوا: يا رسول الله، وأين هم؟ قال: «ببيت المقدس، وأكناف بيت المقدس)** [أخرجه الإمام أحمد في مسنده].

ثانيًا: إذا نظرنا في الواقع المشاهد المحسوس، فإننا نرى أن هناك أمورًا عديدة قد استجدت في الساحة الدولية، وفي بلاد المسلمين؛ فقد ازداد تمسك هذه الأمة بدينها حتى أصبح رأيًا عامًا في معظم بلاد المسلمين؛ وخاصة بعد انكشاف الحكام، وانكشاف الأغطية المزورة التي تستروا بها سنوات طويلة؛ مثل الوطنية والقومية العربية، وانكشاف عمالاتهم الصريحة وانفضاحها على الأشهاد بتخلِّيهم عن قضية فلسطين والأقصى، وتخلِّيهم عن الشام يقتل أهلَها الروسُ والأميركانُ، وتبذيرهم لأموال المسلمين بالمليارات، والمسلمون يتضورون جوعًا!... ورفضت الشعوب المبادئ الهابطة الرأسمالية والاشتراكية، وصارت تمقتها؛ وخاصة بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات النفسية والأخلاقية التي حصلت في بلاد الغرب، وصارت المظاهرات تسير بالملايين في أرقى عواصم الغرب ترفض المبدأ الرأسمالي...

ثالثًا: لقد حاول الكفار محاولات عديدة أن يقضوا على هذا النور الإلهي، وحاولوا استئصال المؤمنين عن وجه الأرض؛ لكن محاولاتهم كانت في كل مرة ترتد إلى نحورهم، ويهزمهم الله عز وجل؛ فحاولوا في عهد الإسلام الأول قتل الرسول عليه الصلاة والسلام، وحاولوا القضاء على المسلمين في مكة المكرمة، وحاصروا المسلمين في المدينة المنورة، وحاول اليهود التآمر على المسلمين والتحالف مع قريش. إلا أن الدعوة في كل مرة كانت تقف في وجوههم، وتعود أقوى مما كانت، وتمضي في طريقها. ثم حاول عبَّاد الصليب، وحاول عباد الأوثان من المغول، ثم حاول دعاة الرأسمالية في أوروبا عن طريق هدم صرح الإسلام، واستعمار بلاد المسلمين؛ لكن هذه المحاولات وتلك لم تتمكن من القضاء على هذه الأمة وإنهائها، والقضاء على دينهم، وهذا مصداقًا لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ ۝٣٨﴾. وهكذا فإن الله عز وجل يحفظ دينه في هذا الزمان، ويدافع عن أوليائه،

وعن حملة دينه لإعادته إلى واقع الحياة مرة أخرى، قال تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ۝٥﴾ إن مؤامرات الغرب هذه الأيام وخيانات الحكام معهم لن تزيد هذه الأمة إلا تمسكًا بدينها، وثباتًا على درب الحق، وخاصة في ظل هذه الانهيارات الكبيرة في صلب النظام الرأسمالي المطبق في بلاد المسلمين، وفي ظل انكشاف عمالات الحكام بأبشع وأرذل صور يشهدها التاريخ، وفي ظل رفض الشعوب لهذه الزمرة المارقة الساقطة من هؤلاء الحكام، وفي ظل فشلهم عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا في إدارة ورعاية شعوبهم.

إن الإسلام ليرتقي هذه الأيام كل ساعة ويشتد عوده، وتقوى شوكته، وتزداد رغبة الأمة وشوقها بعودته يومًا بعد يوم، رغم كل محاولات الكفار ومؤامراتهم، ورغم خيانات أعوان الكفار وأذنابهم. وإن الأمة اليوم تقف على باب الخلافة؛ تنتظر الإذن من الله عز وجل؛ بفتح باب النصر والنصرة. فقد حملت الأمة من كثرة النكبات والضربات المتتابعة، حملت في بطنها حزبًا مخلصًا يعمل ليلًا ونهارًا لإعادة هذا الدين مرة أخرى إلى واقع الحياة. وإن الكفر كله لن يستطيع القضاء على هذا الحزب ومشروعه الحضاري إلا إذا قتل الأمة جميعًا عن بكرة أبيها، وقتل المولود في بطنها، وهذا لا يكون ولن يكون بإذن الله تعالى.

إنه لم يبقَ أمام الأمة - بحمد الله تعالى - إلا عقبة واحدة بعد أن تذلَّلت كل العقبات؛ هذه العقبة هي التخلص من هؤلاء الحراس النواطير من الحكام أعوان الاستعمار. ولن يستطيع هؤلاء العملاء الوقوف في وجه الأمة طويلًا؛ وخاصة إن الضربات فوق رؤوسهم شديدة وقوية، وسوف يقعون أرضًا عما قريب، بإذن الله؛ لتدوسهم الأمة بنعالها وتدوس أعوانهم، وسترتفع راية **لا اله إلا الله محمد رسول الله** خفاقة فوق بلاد الإسلام بعد طول غياب؛ وعندها تفرح أمة الإسلام بهذا النصر العظيم، ويحرر المسجد الأقصى المبارك وما حوله من أرض مقدسة طاهرة، وتنطلق هذه الأمة من جديد لتتبوأ مقعدها ومكانها، خير أمة أخرجت للناس على وجه الأرض. وأول أمة في الأمم كما كان سابقًا عزها ومجدها؛ لتحمل هذه الأمانة العظيمة إلى كل أقطار الأرض مرة أخرى، ولترفع راية الإسلام فوق روما بإذن الله عز وجل؛ ليصدق بذلك قوله عز وجل: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ۝٣٣﴾ وقوله عليه الصلاة والسلام: «**ليبلغن هذا الأمر ما بلغ الليل والنهار، ولا يترك الله بيت مدر ولا وبر إلا أدخله الله هذا الدين بعز عزيز أو بذل ذليل، عزًا يعز الله به الإسلام، وذلًا يذل الله به الكفر**» [رواه الإمام أحمد].

نسأله تبارك وتعالى أن يكون ذلك عاجلًا غير آجل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ■

حرمةُ الاندماج في حضارة الغربِ الكافر، وخطورة الذوبان في منظومته (٢)

صالح عبد الرحيم - الجزائر

المسلمون بين مؤامرات الغرب وخيانات الحكام: خطورةُ قبول المسلمين التوظيفَ من قِبل دولِ الغرب الكافر، وحرمةُ الاندماج والذوبان في منظوماتها

إذا كان تسخير المسلمين من المهاجرين واستعمالُهم في بلاد الغرب من خلال الانخراط في حياة الغربيين وعبر التسليم بفصل الدين عن السياسة، والدعوة إلى اعتناق وتطبيق العلمانية، وما يحمل كل ذلك من انعكاسات سلبية وتداعيات خطيرة عليهم وعلى أبناء الأمة عامةً (سواءٌ مَن هم في بلاد المسلمين، أم مَن هم في بلاد المهجر).. إذا كان هذا قد لا يرقى في الغالب إلى جرم اتخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين، فإن قبول التوظيف (العمالة والتبعية) من قبل الحكام يدخل حتمًا في خانة الإجرام الأعظم في حق أمة الإسلام في هذا الزمان، وهو دون شك من معنى اتخاذ الكفار أولياء من دون المؤمنين، وهو مُخرجٌ من الملة في حق المناصرين للغرب ممن أُشربوا في قلوبهم عقيدةَ الغرب ونمطَ حياة الغربيين، فصاروا بذلك حقيقةً منهم. قال الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٥١﴾، ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَلَيۡسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيۡءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلۡمَصِيرُ ٢٨﴾. إذ من معنى هذه النصوص أن الله تعالى نهى المؤمنين أن يتخذوا الكافرين أولياء بالمحبة والنصرة من دون المؤمنين، ومَن يتولاهم فقد برِئ من الله، والله بريء منه. وهل بين حكام المسلمين اليوم وأعداء الله في الغرب - وفي كيان يهود - سوى المحبة والنصرة والتعاون على محاربة ما يسميه الغربُ (إرهابًا) فضلًا عن إطْلاع أعداءِ الأمة على أسرار الشعوب الإسلامية ومكامنِ ضعفها في هذا الزمان، وتبادلِ المعلومات عن العاملين على استئناف الحياة الإسلامية من أبناء الأمة؟! (مثلًا: علاقات آل سعود الحميمة مع الغرب تُـنبئ عن حالهم).

فبالرغم من كل العمل الذي تضطلع به الآن أجهزةُ الدول الغربية المستقبلة (القنصليات والسفارات وغيرها...) من حيث الترشيح ثم القبول، أي من حيث النظر في توفر شروط القبول بعد دراسة الملفات وطلبات تأشيرات الدخول، أو الإقامة أو الهجرة، آخذةً واقعَ طالبي الهجرة وظروفَهم وظروفَ بلدانهم في الاعتبار، فإنه يبقى بلا شك على عاتق تلك الدول الغربية مهمة جسيمة - بعد استقدام الوافدين من المهاجرين - تتمثل في دمجهم في المجتمعات الغربية بالشكل الذي يناسب بل يخدم الغرب، وهو ما يعني العمل الدؤوب

هناك في البلاد الغربية بمعاونة حكام المسلمين هنا في بلاد المسلمين على احتوائهم وتذويبهم في منظومة الغرب الفكرية والحضارية، إن كان على مستوى المعتقَدات والمفاهيم والأفكار والقيم، أو على مستوى الأذواق والأحاسيس والمشاعر والسلوكات.. وهو ما يمثل الزاوية التي ننظر من خلالها إلى المسألة في هذا الموضوع. فالدول العميلة «ترعى شؤون» جالياتها في الغرب من خلال التجسس عليهم وتَقصِّي أخبارهم، كما ترسل أئمةً (تضعهم على المنابر) ومؤطرين لأبناء الجاليات هناك وتدفع رواتبهم (!!) بتدبير من الحكومات الغربية بغرض الإشراف عليهم واحتضانهم عبر المنظمات التابعة والمؤتمراتِ الدورية والمراكز الإسلامية والمساجد «الحكومية» في عواصم الغرب، وبإعطاء ما يلزم من ثقافة وفكر منحرف (تحت غطاء الوسطية) ومرجعيةٍ تصالحية تجاه الغرب أقل ما تفعل بالمسلمين أنها تهوِّن عليهم مصيبةَ غياب دولة المسلمين، إن لم تغيبها عن أذهانهم تمامًا. بل تقفز على وجوب وجود الخلافة في حياة الأمة بوصفها واجبًا شرعيًا من أعظم الواجبات في الدين، وهو ما يعني التسليمَ بدونية الإسلام وأهله، أي بواقع هيمنة الغربِ الكافر وتفوقه، وتكريس قابلية الذوبان والانخراط في منظومته!!

وإذا كنا ندرك أن الإسلام كامن في نفوس المسلمين، كون عقيدته راسخة في قلوبهم وعقولهم، وأن عمليةَ الدمج هذه لن تكون عملية سهلة، حتى وإن تخلى كثير منهم في الغرب عن الالتزام بأكثر أحكام الشريعة الإسلامية، فإننا نسأل: ماذا يعني أن نقول للمسلمين في الغرب: تمسكوا بدينكم؟ إذ الدين ليس شعائر وعباداتٍ فقط يمكن أداؤها بشكل فردي في البيوت، أو في دور العبادة الخاصة بالمسلمين في بلاد الكفار وتحت سيادتهم، بل هو وجهة نظرٍ في الحياة، وعقيدة سياسية تقتضي أن يكون المسلمون قادةً وسادةً في العالم، وأمةً واحدةً من دون الناس، يعيشون في دولة عزيزةٍ منيعة تطبقُ الشريعةَ وتحمل الإسلامَ إلى الناس كافةً كما أمر الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ٨﴾؟؟ إذ دولةُ الخلافة الراشدة هي السبيل الأوحد الذي يجمع شمل الأمة، ويضعها على الصراط المستقيم، ويجعلها أمة رسالة كما كانت من قبل. فكيف ينبغي أن يكون إذًا خطابنا للموجودين من أبناء الأمة في الغرب، أو لمن يريد الهجرةَ إلى الغرب، ونحن نجزم باستحالة بقاء المسلم هناك متمسكًا بدينه بحكم طبيعة الإسلام، وبحكم الأجواء وضغط الواقع هناك، خصوصًا إذا علمنا أن من أعظم الفروض اليومَ فرض العمل لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة في بلاد المسلمين، الذي يقتضي من المسلم - كما يأمر دينُه - أن يكون حيث يلزم أن يكون؟.

لذا كان لا بد من التذكير بخلفية ظهور مشكلة بل معضلة الهجرة والاستيطان الدائم في بلاد الكفار، وهو ما نجمله في النقاط التالية، ويتضح من خلاله عِظمُ خطر فقدان الهوية وحرمةُ الاندماج وخطرُ الذوبان في منظومة الغرب الحضارية، وهو أقل ما يلزم الحذر منه في بلاد الغرب. وكذا حرمةُ الانخراط والعيش في كنف الرأسمالية وأجواء العلمانية، وذلك

بالنظر إلى خطورة تداعياتِ ذلك على مصير المسلمين، وما يُراد بالأمة الإسلامية وبـبلاد المسلمين من أوجه عدة في العاجل والآجل:

١- كون المقصود في قضية الهجرة هذه إنما هو ما طرأ على حال الأمةِ من انفلاتٍ منذ بضعةِ عقودٍ في موضوع تركِ المسلمين بلادَهم بغرض الاستقرار والاستيطان في بلاد الكفار من جميع القارات بأعدادٍ متزايدة، بسبب الضغط والقهر الاستعماري الغربي، أي بتدبير من الغرب، وهو ما كوَّن في كل بلدٍ غربي جاليةً منهم!! وليس المقصود غير ذلك.

٢- كون الأوضاع السيئة التي لا تطاق في بلاد المسلمين هي من صنع الغرب الاستعماري عدو المسلمين: من إبعاد الإسلام عن الحكم، إلى تقسيم البلاد وصنع الوطنيات المختلفة وتنصيب العملاء، إلى سوء الرعاية الناجمة عن ذلك، إلى كل هذه الفوضى والتخلف والاضطراب في بلدانهم، وأن أصل البلية إنما يكمن في ابتعاد المسلمين عن دينهم، الذي ليس معناه سوى تخليهم عن تطبيق الشريعة بزوال الدولة الإسلامية. إذ الخلافة حكم شرعي من أجلِّ وأعظم أحكام الشريعة الإسلامية!! فكان بسبب ما يلقاه المسلمون اليومَ في بلدانهم على يد حكامهم من ظلمٍ واضطهاد وقهر، وما يكابدون من تحدياتٍ معيشية وفقر، وما يجابهون من مشاكل جراء سوء الرعايةِ بل انعدامها بعد زوال دولتِهم واحتلالِ بلدانهم وتقسيمِ أوطانهم، أنْ برزت للوجود هذه الظاهرةُ الخطيرة التي اسمها هجرة المسلمين إلى البلاد الغربية؛ أوروبا وأميركا وأستراليا وغيرها...

ومعنى ذلك أن تلك المغادرة والهجرة لم تكن هروبًا مؤقتًا من جحيم البطش الاستعماري والإذلال والقهر الذي حصل - خاصةً بعد زوال ظل دولة الخلافة - بل كانت تخطيطًا وتدبيرًا من الغرب الكافرِ نفسه، أي مؤامرةً خبيثةً وهدفًا سياسيًا جنى في الماضي ويجني منه العدو المتربصُ الآن فوائدَ ومكاسبَ عظيمةً! وهو ما نراه اليومَ من نتائج وخيمةٍ على الأمة الإسلامية، وإفرازاتٍ خطيرة غيرت وجهةَ النظر في الحياة، أي الأفكار والمفاهيم الأساسية لدى أكثرِ أبناءِ المسلمين - ممن غادر إلى هناك - عبر الاحتواء والاحتكاك والعيش طويلًا في كنف العلمانيةِ الرأسماليةِ وأجواءِ الحضارة الغربية المناقضة للإسلام في الكليات والجزئيات!! كما أن فتح أبواب أوروبا وأميركا وغيرها - لأبناء المسلمين تحديدًا - ليس إلا عملًا مبدئيًا ذا دوافع سياسيةٍ، يجري فيه استقدامُ الكفاءات والأيادي العاملة، وتهجيرُ الأدمغة من أصحاب العلوم والمهارات، ومن المتعلمين والمثقفين والفاعلين سياسيًا إلى البلاد الغربية من خلال الترشيح ثم القبول؛ وذلك عبر قوانينِ الهجرةِ بالقرعة والانتخابِ واللجوءِ السياسي المصممةِ بإحكام لاستقطاب ما يحتاجه الغرب من الأيادي والعقول.

٣- كون استقدام المهاجرين من أبناء الأمة الإسلامية لم يكن إلا بهدف توطيد ركائز القوةِ الفكرية والعلميةِ والثقافية والسياسيةِ والاقتصادية في بلاد الغرب، وفي الوقت نفسه لتثبيت وجودِه وبقائِه في أمة الإسلام وفي بلاد الإسلام أطول ما يمكن: فوُجد جراء ذلك في بلاد الغربِ اليومَ بالتواطؤ مع عملائه في هذه البلاد

واقعٌ جديد اسمه الجاليات. وهو ما أحدث في البلاد الإسلامية فراغًا رهيبًا من الكفاءات (العلماء والخبراء) في شتى الميادين عبر الهجرةِ الطوعية والقسرية ومغادرةِ الأوطان باتجاه بلاد الغرب. وإن الأخطر من ذلك هو تقويةُ دعائم دولِ الغرب في بلاد الكفر في جميع المجالات. فكانت النتيجةُ حتمًا ما نراه اليومَ من إسهام المسلمين أنفسِهم في إدامة محنتِهم وتكريسِ سوءِ أوضاعهم بتعزيز هيمنةِ الكفار ونفوذِ الغرب عدوِّهم في بلاد المسلمين، بل وفي العالم أجمع. ثم لم يكن مِن هذه التداعيات الرهيبة والخطيرة بعد استقرار الوضع على هذه الشاكلة بعد عقود من الزمن - بعد ذهاب دولتهم - سوى ما هو مشاهد اليومَ من حال المسلمين المزرية في بلاد المسلمين أو في بلاد الغرب!

٤- كون ما هو أخطر من ذلك كله إنما هو نظرة المسلمين اليومَ إلى الهجرة بأعداد كبيرة إلى بلاد الغرب، بعدما أصبحت هذه الهجرةُ اليومَ عند جمهرتهم حُلمًا لضمان مستقبلٍ وحياةٍ أفضل، ومخرجًا من دوامة ضغط الواقع المرير يستهوي أبناء الأمة إلى حد لا يوصف، وهدفًا يداعب أحلامَ شباب المسلمين على وجه الخصوص، في زمن غيابِ الدولةِ الإسلامية، وزمن هيمنةِ الحضارة الغربية.

٥- كون النظرة المعتدلة لمسألة الهجرة هذه هي التي زادت الطين بلة، إذ هي تسلم بالواقع، وتقفز على عدم وجود دولة المسلمين (الخلافة)، وتعتبر هذه الأنظمة العميلةَ في بلاد المسلمين «دولًا» إسلاميةً تمثلهم في المجتمع الدولي!. وهي النظرة القائلة أيضًا بأن لا تناقض بين «القيم العالمية الرفيعة» في المجتمعات الغربية كالديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان.. وبين الإسلام! وأن لا مشكلة أصلًا من وجود المسلمين في الغرب ولو بأعداد متزايدة، معتبرةً وجودَهم المتزايد هناك مرخصًا من الناحية الشرعية، بل إيجابيًا ونافعًا من حيث الواقع ويستحق التشجيع، كونه في المحصلة لمصلحة المسلمين!!.. وأن بإمكان المسلم أن يتمسك بدينه وهو مستقر في بلاد الغرب!!

٦- كون النظرة الصحيحة لمسألة الهجرة إلى بلاد الغرب هي النظرة المبدئية التي ترفض الفصلَ بين الدين والسياسة، وتعتبر دولة الخلافة حكمًا شرعيًا من أعظم الأحكام في الشريعة، وأنها ليست نموذجًا تاريخيًا، بغض النظر عن إساءة التطبيق التي حصلت في الدولة خلال بعض الفترات التاريخية. وأن فقدان المسلمين دولتهم هو بالتالي من ضمن ابتعادهم عن دينهم، وأن فقدان الدولة هو سبب الدمار والاستعمار وكل المآسي التي لحقت بهم، ومن ذلك حالة الانكسار والتخلف والفقر وعدم الاستقرار وانعدام الرعاية والفوضى والاقتتال الحاصل في بلادهم منذ عقود، وهو الذي جعل المسلمين يتركون بلادَهم طوعًا وقسرًا متجهين إلى حيث يرون عكس ما يهربون منه! والحقيقة أنهم صاروا بذلك في بلاد الغرب أبعدَ عن دينهم مما كانوا عليه وهم يجابهون آلةَ بطش الأنظمة العميلة وآلةَ الدمار والتنكيل والتدمير الاستعماري القائمة على قدم وساق في بلدانهم. وهي النظرة القائلة أيضًا بأنْ لا سبيل إلى تطبيق الشريعة واستئنافِ الحياة الإسلامية إلا باستعادة دولةِ الخلافة في البلاد الإسلامية.

وأن هذا هو ما تعنيه العودة إلى الإسلام على مستوى الجماعة والتمسكُ بالدين. وذلك أن الحكمَ بما أنزل الله يشملُ شرعًا نواحي الحياة جميعًا، فلا يكون معنى إقامةِ الدين والعودةِ إلى الإسلام على مستوى الجماعةِ سوى الحكم بما أنزل الله، أي حمل الناس على الالتزام بمقتضى عقيدة التوحيد والعبودية لله عز وجل، وهو تطبيق أحكام الشريعةِ كلها.. فهل يتأتى العملُ لإقامة الخلافة في بلاد الغرب؟! وهذه النقطة في الحقيقة تكفي لوحدها في إثبات حرمة الاندماج في البلاد الغربية والذوبان في حضارة الغرب الكافر! يقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه: «أنا بريءٌ مِن كلِّ مسلمٍ يقيمُ بين أظهرِ المشركين» [رواه أبو داود].

٧- وأخيرًا: كون المهاجرين إلى الغرب من المسلمين هم عرضة لجميع الضغوطات والتوظيفات الفكرية والسياسية، بل إن وجودَهم هناك يخدم الغربَ من جميع النواحي والأوجه، وأنه يجري استخدامهم في إضعاف الأمة، ليس من خلال انتقالهم مع خبراتهم وأبنائهم وعائلاتهم واستجلاب كفاءاتهم فحسب، بل ومن خلال إبعاد المكافحين والمناوئين سياسيًا للأنظمة والحكام العملاء في البلاد الإسلامية بأساليب التنكيل والضغطِ والتهديد (الذي يمارسه الحكام) أو بالإغراء والمساومةِ والاحتواء. علمًا أن خَلفِية المغادرة إلى بلاد الغرب ابتداءً ليست في الغالب إلا لجوءًا سياسيًا، أو طلبًا للأمان، أو طلبًا لحياةٍ ماديةٍ أفضل. فلا يحدث ذلك في الغالب إلا والمسلمون في أضعف الحالات وأشدها انكسارًا نفسيًا وماديًا، إذ يكون المهاجرُ - فردًا أو أسرةً - في أكثر الأوضاع قابليةً لطمس هويتِه الإسلامية، وأفضلها جاهزيةً للتوظيف الفكري أو السياسي ضد أمته من قِبل الدولة الغربيةِ الراعية التي تستقبله، وهذا مشاهد ملموس.

والحقيقة هي أن الهجرةَ إلى بلاد الكفار من أجل الاستيطان والعيش فيها على الدوام تصطدم - في حق المسلمين عمومًا - مع كونهم مسلمين، خاصةً في هذا الزمان، وذلك من حيث إن مَن سافر منهم للعيش مع الكفار بشكل دائم - خصوصًا مِن طلاب الدنيا - يكون بلسان الحال قد قرر أنه ليس معنيًا بعملية التغيير، ولا بقضايا الأمةِ وهموم المسلمين وعلى رأسها إقامة الخلافة، فضلًا عن أن الهجرةَ تُعرضه كفرد لفقدان شخصيته وهويته.

إننا إذْ نحمّل القسط الوافر من المسؤولية عن هذه الظاهرة للنظم العميلة القائمة وأجهزتها المرتبطة بالغرب الكافر، لا نعفي بتاتًا أفرادَ الأمة الإسلامية عامةً من المسؤولية عن هذا النزيف الذي يضرب الأمةَ في فكرها وثقافتها وطاقاتها البشرية الفاعلة بشكل مخيف وخطير ومميت. ونحن نعلم في الوقت ذاته أن الحل الجذري للمشكلة يكمن حصرًا في تطبيق الشريعة الإسلامية، أي في الدولة التي ترعى شؤون المسلمين حقيقةً، وأنْ لا شيء يوقف هذه الكارثة سوى إقامة دولةِ المسلمين وعودتها إلى ديار الإسلام؛ خلافةً راشدةً عزيزةً منيعةً قويةً على منهاج النبوة.

قال تعالى:

﴿لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ ﴿٦١﴾﴾ ■

الإمارات ودورها في خدمة الإنجليز

عبدالله القاضي - اليمن

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة المعاصرة جزءًا من الإقليم الذي عرف تاريخيًا باسم "عمان"، كما عرفت باسم"مجان" وذكره كثير من المؤرخين والكتاب العرب وغيرهم، والذي يشمل حاليًا سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة. من هذا المنطلق فإن تاريخ الدولة المعاصرة يدخل في إطار التاريخ العماني والعربي الشامل. وقبل ميلاد دولة الإمارات العربية المتحدة كانت المنطقة تسمى مشيخات الساحل العماني، ثم أطلق عليها الاستعمار ساحل القرصان، ثم تغير هذا الاسم ليصبح مشيخات الساحل المهادن. ويقسم تاريخ الإمارات إلى ست مراحل رئيسية عبر العصور المتلاحقة، ولا ينفصل تاريخها عن تاريخ المنطقة حولها في مراحل عديدة منه. وكان تاريخها مليئًا بالأحداث والتطورات، تراوحت ما بين الحرب والسلام. ففي السلم كان لأساطيل سكان المنطقة وخبرتهم البحرية دور كبير في إنعاش التجارة بين الدول المطلة على المحيط الهندي من آسيا وأفريقيا وبين أوروبا عبر طرق التجارة المعهودة. ولكن يبدو أن هذا كان أيضًا من مسببات الحروب في المنطقة.

عاشت منطقة الخليج في ظل الإسلام فترة من الاستقرار، وأصبحت في عهد الدولة الأموية مركزًا عالميًا للملاحة والتجارة البحرية،كما ازدهرت فيها صناعة السفن. وفي نفس الإطار تم العثور على موقع أثري في حي جميرا بمدينة دبي يمثل بقايا مدينة إسلامية من العصر الأموي كانت تتحكم بطرق التجارة آنذاك. ومن أهم مرافق هذه المدينة الأثرية المطلة على الخليج العربي بيت للحاكم وسوق تجارية صغيرة ومرافق سكنية. من المدن الإسلامية المعروفة في ذلك العصر مدينة جلفار الواقعة على شاطئ الخليج شمال مدينة رأس الخيمة الحالية، والتي تم العثور فيها على بيوت سكنية وأربعة مساجد، بنيت فوق بعضها البعض عبر الزمن. وتعود إلى القرن الرابع الهجري، الموافق العاشر الميلادي.

في هذه المرحلة من التاريخ نشطت التجارة البحرية بين تجار عمان وحضرموت واليمن وساحل عمان، وهي الأرض التي تقع عليها الإمارات العربية المتحدة اليوم، مع منطقة جنوب شرق آسيا وسواحل أفريقيا الغربية. استطاع هؤلاء التجار بحسن معاملتهم أن يوطدوا علاقاتهم مع سكان هذه البلاد وأن ينشروا الإسلام في كثير منها. وقد ساهم هذا النشاط التجاري في تنشيط طرق التجارة الدولية التقليدية التي تمر عبر شبه الجزيرة العربية

والعراق وبلاد الشام ومصر. واستمر هذا خلال عهدي الدولة الأموية والعباسية؛ ولكن لم ينجح النفوذ العثماني بعد ذلك في الوصول إلى هذه المنطقة إلا بحرًا دون أن يستطيع فرض أي سيطرة سياسية على أرضها. وأصبح هذا النشاط التجاري مطمعًا أوروبيًا خصوصًا بعد انهيار الدولة الإسلامية في الأندلس، وانطلاق الرحلات الاستكشافية لطرق جديدة للوصول إلى الهند دون المرور عبر الدول الإسلامية. ومن بين جميع المتنافسين، كان البرتغاليون أول من نجح في الوصول إلى هذه المنطقة.

كان أول من وصل إلى الهند من أوروبا الرحالة فاسكو داغاما بعد نجاح بارثولوميدياز بالالتفاف حول رأس الرجاء الصالح سنة ١٤٨٨م، ومنها بدأ البرتغاليون الدخول إلى منطقة المحيط الهندي وبحر العرب وخليج عمان والخليج العربي، وسيطروا على جميع الموانئ الواقعة على سواحل عمان والمنطقة بالكامل لأكثر من قرنين.

توحَّد العمانيون بقيادة الإمام ناصر بن مرشد مؤسس دولة اليعاربة (١٦٤٢-١٧٤١) التي شملت عمان التاريخية، أي سلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة، وأجزاء كبيرة من شرق أفريقيا، وكانت عاصمتها الرستاق، وشن اليعاربة حربًا ضد البرتغاليين، ليس في عمان فحسب، وإنما أيضًا في مناطق في الخليج العربي والسواحل الأفريقية، وتمكنوا من مواجهتهم بقوة وأخرجوهم من جميع أراضيهم؛ وهو ما أضعف شوكتهم في جميع أرجاء المحيط الهندي.

وساهم هذا في إخلاء الطريق للبريطانيين والهولنديين الذين تمكنوا من القضاء على الوجود البرتغالي والانفراد في السيطرة على المنطقة في معركة بحرية حاسمة سنة ١٦٢٥م، بالقرب من بندر عباس، لتبدأ مرحلة جديدة استمرت حتى قيام الاتحاد.

الدولة السعودية الأولى:

في عام ١٢١٨هـ الموافق ١٨٠٣م، أرسل والي بغداد رسالة إلى الصدر الأعظم مفادها أن "قبائل بني ياس انضمت للسعوديين، وكذلك قبائل النعيم وبني قتب والقواسم» وأن هذه الحملة هدفها ضم عمان للنفوذ السعودي.

الدولة السعودية الثانية:

ذكرت المصادر العثمانية أنه في عام ١٢٦٩هـ الموافق ١٨٥٣م، تم التوقيع على اتفاقية البريمي بين الأمير عبد الله بن فيصل نائبًا عن والده الأمير فيصل بن تركي والسيد هلال بن سعيد البوسعيدي نيابةً عن السيد ثويني بن سعيد البوسعيدي .وكان من الشهود على الاتفاقية الشيخ سعيد بن طحنون. بعد القضاء على الدولة السعودية الثانية في عام ١٨٩١م، انتقل الصراع بين الشيخ زايد بن خليفة آل نهيان وقائمام قطر الذي يعتبر ممثلًا للعثمانيين، وتزايد النفوذ البريطاني في منطقة شرق شبه الجزيرة العربية الذي أدى إلى توقيع اتفاقية حماية بين بريطانيا وكل من شيوخ الساحل والشيخ قاسم آل ثاني - حاكم قطر.

تسبب تحرير عمان من السيطرة البرتغالية وانحلال دولة اليعاربة في حدوث تنقلات

جديدة بين القبائل، لا في عمان وحدها، بل في شرقي شبه الجزيرة العربية كلها، إذ ساد الأمان ساحل الخليج العربي بعد فترة طويلة من الصراع في العهد البرتغالي. وخلال فترة تقارب من ٧٠ عامًا، ما بين انتهاء الاستعمار البرتغالي وقدوم الاستعمار البريطاني، بدأت القبائل هجرتها إلى الساحل. وقد برزت على سواحل الخليج في منطقة ساحل عمان التي تعرف الآن بالإمارات العربية المتحدة قوتان سياسيتان جديدتان مستقلتان، هما:

القوة البحرية: تتألف من حلف قبائل بني غافر (وهو أحد حلفي القبائل العمانية) يتزعمه القواسم، وهم قبيلة عمانية عربية، وقد ورد في كتاب «نهضة الأعيان» للمؤرخ العماني محمد بن عبد الله السالمي أن القواسم قبيلة عمانية عدنانية عريقة، نزحت من سواد العراق، ومن بلاد سر من رأى وديار بني صالح. بدأت زعامتهم على إثر انحلال دولة اليعاربة التي حكمت عمان بأكملها. وبدأت دولتهم في ما يسمى اليوم برأس الخيمة والشارقة، ثم انتشرت لتشمل شرق الخليج العربي بساحليه الشمالي (يتبع اليوم لإيران) والجنوبي، إضافة للجزر. وقد صارت للقواسم في القرن السابع عشر الميلادي أضخم قوة بحرية في المنطقة، وامتاز رجالها بالصلابة والشجاعة، فأقلقوا بريطانيا في ذلك الوقت أكثر مما أقلقتها أية دولة في الخليج. ولم تكن أعمالهم أعمال قرصنة -كما يدعي الإنجليز - وإنما كانت حربهم حربًا دفاعية لإجلاء الإنجليز عن السواحل العربية.

القوة البرية: وهي قوة بني ياس وحلفائهم من القبائل ضمن الحلف الهناوي (وهو الحلف الرئيس الثاني للقبائل العمانية). وبنو ياس هم قبيلة عربية عدنانية يرجع نسبها إلى ياس بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن، ولها وجود هام على ساحل الخليج العربي، تحالفت بعض القبائل معها، وأطلق على هذا الحلف تحالف بني ياس فاختلط الأمر على البعض فظنوا أنه حلف سياسي عسكري، ولا تمت هذه القبائل بصلة إلى بعضها البعض. كما يشير بعض خبراء النسب إلى أن أصولها قد تكون قحطانية. إلا أن حججهم ليست بقوة من ينسبهم إلى العدنانيين. وكانت زعامة هذا الحلف بيد قبيلتي آل بوفلاح التي ينحدر منها آل نهيان حكام إمارة أبوظبي، وآل بوفلاسة والتي ينحدر منها آل مكتوم حكام إمارة دبي. أما القبائل المتحالفة فتشمل: آل بو مهير، المزاريع، الهوامل، المشاغين وهم فرع من آل بو مهير مستقل، السبايس وهم فرع من آل بو مهير مستقل، المحاربة، القبيسات، الرميثات، الحلالمة، المرر، آل بو حمير، وهم فرع من المناصير، القمزان، السودان، الريالات. امتد نفوذ بني ياس آنذاك على طول الساحل الإماراتي الحالي حتى خور العديد.

بعد خروج البرتغاليين، نجحت بريطانيا -رغم منافسة كل من فرنسا وهولندا لها- من السيطرة على المنطقة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع العشر، وأنشأت شركة الهند الشرقية ككيان إطاره تجاري وأهدافه اقتصادية

سياسية. وقد سيطرت على الهند وجميع الدول في ذلك الجزء من العالم بما فيها منطقة الخليج العربي، واعتبرت جميع الأراضي التابعة له جزءًا من الإمبراطورية البريطانية العظمى.

بعد منتصف القرن الثامن عشر، بدأت تتكون الإمارات المختلفة في المنطقة التي تُشكل الدولة حاليًا بشكل تدريجي، وأخذت بالتطور شيئًا فشيئًا، ولعدم وجود ترسيم واضح للحدود بينها وقعت بعض النزاعات على مناطق النفوذ التي انتهت بالصلح بين مختلف شيوخ الإمارات تحت الحماية البريطانية.

أزمة البريمي

تقع البريمي في قلب عمان التاريخية (التي تضم سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة)، ونتيجة لعدم تحديد التقسيم القبلي مناطق النفوذ والحدود بصورة واضحة وجلية، فقد برزت هذه الأزمة بقوة عند ظهور النفط. وكان الملك عبد العزيز بن سعود قد منح شركة ستاندرد النفطية الأميركية امتياز البحث عن النفط في جميع أراضي المملكة. ثم أرسل السعوديون سنة ١٩٥٢م أميرًا من قبلهم إلى واحة البريمي التي تضم مدينة العين الحالية. وقد أصر البريطانيون على إثر ذلك على أن هذه الأرض لا تتبع المملكة العربية السعودية وإنما تتبع مسقط وأبوظبي بناء على الاتفاقات العثمانية البريطانية فيما يسمى بالخطوط الزرقاء. وعرضت القضية على القضاء الدولي الذي فشل في حلها. ولم ترضَ السعودية بذلك، وتصاعد الخلاف حتى وصل في الخمسينات من القرن العشرين إلى صدام مسلح تطور إلى ما عرف بحرب البريمي؛ حيث قاد الحركة الشيخ صقر بن سلطان آل حمود النعيمي حاكم البريمي في ذلك الزمن، وتبعته عدة قبائل. إلا أن حداثة أسلحة الإنجليز مكنتهم من السيطرة على المنطقة، وذلك في أكتوبر سنة ١٩٥٥م. وقسم البريطانيون واحة البريمي بين عمان وأبوظبي، وعين ابن نهيان أخاه أميرًا عليها. واضطر الشيخ صقر بن سلطان آل حمود النعيمي حاكم البريمي وشيخ النعيم إلى اللجوء إلى الدمام في السعودية، كما اضطر الشيخ عبيد إلى الانسحاب جوًا إلى الشارقة، ثم بحرًا من دبي إلى الخبر.

تم حل هذه المشكلة الحدودية بعودة منطقة البريمي إلى عمان التاريخية (الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان) فيما بعد بالاتفاق على تبعية البريمي لسلطنة عمان، والعين لأبوظبي، وتم منح السعودية الأراضي المتاخمة للحدود القطرية من أراضي الإمارات، وعلى ساحل يطل على الخليج العربي طوله يقارب ١٥٠ كم.

كانت دولة الإمارات العربية المتحدة إمارات متفرقة لا يربطها كيان سياسي واحد قبل عام ١٩٧١م، وكانت ترتبط بمعاهدات حماية مع بريطانيا. وفي اليوم التالي لانسحاب القوات البريطانية من الإمارات المتصالحة في الخليج وافق حكام تلك الإمارات على الاتحاد فيما بينهم تحت اسم الإمارات العربية المتحدة، واختاروا حاكم إمارة أبو ظبي الشيخ

زايد بن سلطان آل نهيان رئيسًا، والشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي نائبًا للرئيس. ولا يزال الشيخ زايد يتولى مقاليد السلطة ويعاونه ابنه وولي عهده الشيخ خليفة. وفي عام ١٩٧٦م، أعيد انتخاب الشيخ زايد رئيسًا للبلاد من قبل المجلس الوطني الاتحادي، ووافق المجلس كذلك على منح الحكومة الفيدرالية سلطات أوسع فيما يتعلق بتنظيم شؤون المخابرات والهجرة والجوازات والجنسية والأمن العام والإشراف على الحدود. تحكم كل إمارة من الإمارات السبع أسرة حاكمة ينتقل فيها الحكم وراثيًا، آل نهيان في أبو ظبي، وآل مكتوم في دبي، والقاسمي في الشارقة ورأس الخيمة، والنعيمي في عجمان، والمعلا في أم القيوين، والشرقي في الفجيرة.

وبعد وفاة الشيخ زايد في عام ٢٠٠٤م، أصبح الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، ابنه الأكبر، رئيسًا للإمارات التي يبلغ عدد سكانها ٩ ملايين نسمة، يمثل سكانها الأصليون نحو ١١٪ من مجموع السكان... وقد زاد الشيخ خليفة من القدرات العسكرية لدولة الإمارات من خلال شراء أسلحة من الدول الغربية والاستثمار بشكل كبير في تدريب الجنود الإماراتيين. وتسلمت الإمارات أول طائرة من ٨٠ طائرة من طراز F-16E/F Desert Falcon في إطار عقد بقيمة ٦,٤ مليار دولار مع الولايات المتحدة... ثم حصلت الإمارات فيما بعد على طائرات هليكوبتر من طراز أباتشي، ومقاتلات من طراز F-١٦، وعربات مدرعة، ومجموعة من الصواريخ والذخائر. ومن ثم أصبح دور الإمارات مهيَّأً للأعمال السياسية بل والعسكرية! وقد كانت زيارة ملكة بريطانيا للإمارات في ٢٠١٠م تتويجًا لهذا الدور: «وصلت إليزابيث الثانية ملكة بريطانيا إلى الإمارات في زيارة رسمية بدأتها من أبو ظبي، وقال سفير بريطانيا في أبو ظبي دومينيك جيريمي لوكالة الصحافة الفرنسية إن «صداقة قوية تربط الملكة مع الأسر الحاكمة في الإمارات» فيما اعتبر عبد الرحمن غانم المطيوعي سفير الإمارات في لندن أن هذه الزيارة تعتبر تتويجًا لتطور العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في شتى المجالات، واصفًا الزيارة بـ«الهامة جدًا»...» (جريدة الشرق الأوسط ٢٠١٠/١١/٢٥). وقد مارست الإمارات دورها بإتقان، فانضمت إلى التحالفات الاستعمارية في المنطقة تنفيذًا للسياسة البريطانية، سواء أكانت التحالفات إنجليزية على حقيقتها أم كانت أميركية، فتدخلها الإمارات على الطريقة البريطانية لتكون عين بريطانيا على السياسة الأميركية... وهكذا تقاتل الإمارات رغم تبعيتها للإنجليز تحت لواء أميركا وتسير في ظلها، أو تسير في ظل عملائها كانضمامها للتحالف العربي، بل الأميركي، بقيادة السعودية سلمان باسم «عاصفة الحزم»، فهي القوة الثانية بعد السعودية حيث تشارك بعدد من الطائرات يبلغ ٣٠ طائرة... وهي تُظهر نفسها من حلفاء أميركا، فقد قال سفير الإمارات في واشنطن يوسف العتيبة: «لأميركا في الإمارات حليف قوي وهادئ يلقب بإسبارطة الصغيرة...»

(واشنطن بوست ٢٠١٤/١١/٩م)، وكذلك فكما جاء في واشنطن بوست ٢٠١٧/١/٣م من مراسلها في قاعدة الظفرة الإماراتية فإن «الطائرات الأميركية تنطلق من قاعدة الظفرة، ومنذ ستة أسابيع، في طريقها لرمي حممها على كل من سوريا والعراق...»وأضافت الصحيفة إلى أن «ما لا يعرفه البعض أو قلة، هو تمركز حوالي ٣,٥٠٠ جندي أميركي في قاعدة الظفرة، وهي القاعدة العسكرية الوحيدة التي تملك مقاتلات إف-٢٢» ... وتنقل الصحيفة عن أنطوني زيني القائد السابق للقوات الأميركية في الشرق الأوسط «إن علاقة الولايات المتحدة مع الإمارات تعد العلاقة الأقوى مع أي دولة في العالم العربي اليوم». وهكذا فإن الإمارات تبدو وكأنها حليف قوي لأميركا... وفي الحقيقة فإن الإمارات تلعب دورًا خاصًا لحساب الإنجليز، وما اشتركت في حروب أميركا إلا بإيعاز من بريطانيا، وعلى طريقتها في الظهور العلني وكأنها تؤيد أميركا ثم التشويش عليها من وراء ستار!

ومن الجدير ذكره أن بريطانيا منذ هزائمها شرق السويس، وخاصة ١٩٥٦م، ثم خسائرها الفادحة في حرب اليمن ١٩٦٣م، ومن بعد قرار انسحابها من الخليج عسكريًا عام ١٩٦٨م الذي نفذته عام ١٩٧١م، فإنها لم تعد تحتمل البقاء على ما هي عليه؛ ولذلك فضلت الانسحاب العسكري وتحويل شكل الاستعمار المباشر إلى شكل آخر، والبقاء سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا كما فعلت في أغلب مستعمراتها... ومنذ ذلك الوقت، أي منذ انسحابها الكامل من شرق السويس، فقد أصبحت بريطانيا لا تستطيع الوقوف العلني في وجه أميركا، وقد غلب على سياستها تجاه أميركا ما يشبه التأييد في العلن، والتشويش عليها في الخفاء، وتوزيع الأدوار على عملائها كالدور الإماراتي في كل من ليبيا وتونس ومصر واليمن.

ففي ليبيا، تُظهر أنها تقف بجانب حفتر عميل أميركا وتسنده بقوة!، بينما كانت تحتفظ بعلاقة وطيدة بالمبعوث الأممي السابق لليبيا برناردينو ليون وهو الإسباني ذو الميول الأوروبية، وتعمل معه بمحاولة توفير الدعم لمساعيه على جانب برلمان طبرق وجماعة حفتر، وقد فضحت الصحف تسريبات بريده الإلكتروني في المراسلات مع وزير الخارجية الإماراتي، كما وفضحت بعد ذلك انتقاله للعمل مباشرة في الإمارات براتبٍ مغرٍ بعد تركه لمنصبه الأممي في ليبيا. وهذه العلاقة الوطيدة بين الإمارات وبين المبعوث الدولي الذي يمثل الميول البريطانية تدل على رضا بريطانيا عن دور الإمارات في ليبيا.

وفي تونس، فمن جانب، تمول الإمارات تونس بصفقات أسلحة فرنسية، ومن جانب آخر تظهر وجود توتر في العلاقات معها؛ ما يدل على أن التوتر غير حقيقي؛ وهو مصطنع لتلعب الإمارات دورًا إنجليزيًا في تونس وما حولها.

وفي مصر، فإن تصرفات الإمارات المتقاربة مع السيسي هي ضمن الخط البريطاني المرسوم دونما أي خروج عنه، فبريطانيا ترسل له بعض الإشارات المطمئنة، وتقرنها بدولة الإمارات.

وأما في اليمن، شاركت الإمارات في عاصفة

الحزم التي أعلنتها السعودية على اليمن منذ انطلاقها في آذار ٢٠١٥م، ولكن رغم أن ظاهر الأمور يوحي بالتناغم، لكن الحقيقة ليست كذلك، فقد كانت السعودية تريد أن تقتصر عاصفة الحزم على الضربات الجوية، وأما الإمارات فإن حجم مشاركتها الكبير في المعارك البرية يدل على أنها قد استغلت التحالف للزج بقوات برية كبيرة في اليمن... وبالتدقيق بين نفي السعودية وجود قوات برية لها في اليمن ٢٠١٥/٤/٥م، وبين إعلانها انتهاء «عاصفة الحزم» ٢٠١٥/٤/٢١م، وبدء «إعادة الأمل»، نجد أن هذه كانت فترة التأزيم بين السعودية التي تريد أن تكون الضربات الجوية طريقًا إلى التسوية السياسية - وإطلاقها «إعادة الأمل» لا يخلو من إشارة إلى ذلك - وبين الإمارات من جهة أخرى التي تريد لهذه الحرب أن تكون دحرًا فعليًا للحوثيين عن مدن اليمن... ففي الوقت الذي تهدف السعودية إلى تشكيل ضغط فقط على الحوثيين تمهيدًا للتسويات السياسية، تقوم الإمارات بحربهم على الأرض ودحرهم إلى الوراء...

وليس الخلاف السعودي الإماراتي في هذا فحسب، بل إن الموقف من المخلوع صالح كان يختلف. ففي الوقت الذي كان العداء يستحكم بين السعودية والمخلوع، كانت تتوارد الأنباء على أن الإمارات تدعمه، بل إنها أنقذته من إحدى غارات عاصفة الحزم! فقد أشار موقع مصر العربية ٢٠١٥/٤/٤م إلى ذلك بشكل مباشر: «وكشف مسؤول يمني رفيع في تصريح خاص لـ «مصر العربية» أن ثمة خلافًا بين الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، بسبب إبلاغ أبو ظبي نجل الرئيس السابق علي عبد الله صالح بعملية عاصفة الحزم قبل قصف صنعاء بساعة، ورؤية الإمارات بضرورة الحفاظ على صالح وبقائه ضمن أي مبادرة للحل، وكشف أن تسريب الإمارات موعد العملية العسكرية أنقذ صالح من الموت، إذ غادر منزله قبل القصف إلى أماكن آمنة بالعاصمة صنعاء». والذي يشير أيضًا إلى دعم الإمارات لعلي صالح، أنها تتجاهل القرار الدولي بفرض عقوبات عليه، وتزدحم مواقع التواصل الإلكتروني باتهامات الإمارات بأنها تقدم الدعم المالي والعسكري لعلي عبد الله صالح وعائلته وأنها لا تزال حليفًا له، وذلك رغم ظاهر مشاركة الإمارات في التحالف العربي الذي تقوده السعودية والذي يشن حربًا ضد الحوثيين في اليمن وضد حليفهم صالح، وهي الحرب التي تضع «إعادة الشرعية إلى البلاد» و«إنهاء الانقلاب الدموي الذي نفذه الحوثيون» أهدافًا معلنة لها... والذي يؤكد هذه العلاقة أيضًا ما ذكرته يمن برس ٢٠١٥/١٠/٢٢م: «يواصل نجل الرئيس المخلوع العميد الركن أحمد علي صالح، الإقامة في الإمارات خاضعًا لحماية من نوع خاص، على الرغم من الحرب التي تشارك فيها الإمارات ضد الحوثيين وصالح...»!

ثم إن الرئيس هادي نفسه في مهب الريح، إذ تطالب المبادرات الأممية بعزله، أي أن بريطانيا تجهز القوى والأوراق الأخرى في اليمن

حتى إذا آلت التسويات الدولية لإبعاد هادي عن المشهد السياسي في اليمن، فلا يكون وقتها إبعاد هادي إبعادًا للنفوذ الإنجليزي عن اليمن؛ لأن ذلك النفوذ متمثل بأوراق كثيرة أخرى، وما هادي إلا واحدة من هذه الأوراق الكثيرة... وهكذا جعلت بريطانيا الإمارات تدعم علي صالح... وكلا الرجلين هادي وصالح من أشياع بريطانيا، ولكن المسألة هي توزيع الأدوار على طريقة الدهاء البريطاني! وهكذا يفهم الخلاف بين الإمارات وهادي ضمن هذا الخط، ومن ثم الاستقبال الفاتر له في أبو ظبي، والخلاف على منع الإمارات لهادي من عزل مدير أمن المطار في عدن صلاح العميري (أبو قطان)... أي أن التنافر الظاهر بين سياسة الإمارات في اليمن والرئيس هادي باعتباره من توابع بريطانيا إنما هو ناتج عن تكليف بريطانيا للإمارات بمهمة خاصة تقتضي هذا الدور، وهكذا تُظهر الإمارات أنها لا تقف بجانب هادي الذي وافقت عليه في المبادرة الخليجية، وهي تقف فعلًا بجانب عميل آخر لبريطانيا وهو علي صالح. وبذلك تلعب دورًا لحساب الإنجليز في اليمن يخلط الأمور على النظام السعودي الذي يعمل لحساب أميركا هناك.

إن ما يحدث في جنوب اليمن ليس إلا امتداد للصراع الإنجلو أميركي عبر الأدوات المحلية والإقليمية. فبينما تسعى أميركا لتثبيت الحوثيين بإشراكهم في مستقبل اليمن السياسي كطرف رئيسي؛ وذلك بالسيطرة على أكبر قدر من المساحة الجغرافية لشمال اليمن، والضغط المتواصل بالخروج من أزمة اليمن بالحل السياسي. فهي تسعى بالمقابل لإحياء جناح الحراك المتشدد والمطالب بتقرير المصير واستعادة دولة الجنوب، ففي المقابل تقف لها بريطانيا بالمرصاد عن طريق الإمارات؛ وذلك بالعمل على احتواء الحراكيين أو تصفيتهم، وكذلك العمل على استعادة المدن التي تخضع لسلطة المجلس السياسي المدعوم أميركيًا بالحسم العسكري عن طريق العميد طارق صالح.

لقد قامت الإمارات بأعمال عسكرية جهنمية، وتصرفت كأنها دولة عظمى؛ حيث قامت بالسيطرة على باب المندب من جميع الجهات كالسيطرة على جزيرة سقطرى، وبنت عليها قاعدة عسكرية بالإضافة إلى سيطرتها على جزيرة ميون، كما أقامت الحزام الأمني للسيطرة على مدينة عدن، كما قامت بالسيطرة على قرية ذو باب وهجرت بما يقارب من عشرة آلاف من أهلها، ثم قامت بالاستيلاء على ميناء المخا، وأقامت عليه قاعدة عسكرية كبيرة يتواجد عليها ما يقارب من أربعمائة جندي إماراتي لتمويل قواعدها العسكرية، بالإضافة إلى سيطرتها على مطاري عدن والمكلا، وبهذه الأعمال سيطرت سيطرة مطبقة على المحافظات الجنوبية من اليمن، وذلك خدمة لبريطانيا أمام الخطة الأميركية في اليمن.

فبعد تصفية علي صالح الذي كان يعوِّل عليه الإنجليز بحسم الصراع لصالحهم من داخل العاصمة صنعاء، واحتواء الرئيس عبد ربه هادي

من قبل السعودية، ومنعه من مغادرتها، ها هم يعدون العدة من جديد، وذلك بعد نجاة طارق محمد عبد الله صالح وأخيه وتواجدهما في عدن ليقوما بالدور الموكل إليهما من الإنجليز عبر الإمارات؛ وذلك للتواصل بقوات الحرس الجمهوري، رغم أن الحرس الجمهوري هو الذراع التي قاتل بها المخلوع صالح (الجنوبيين) على حد وصفهم، إلا أن عيدروس الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي قال إنه يدعم طارق صالح في حربه ضد الحوثيين، في تغير لافت للموقف الجنوبي من الحرس الجمهوري العدو الألد للمقاومة الجنوبية، وذلك تنفيذًا لرغبة الإمارات، التي أوعز إليها الإنجليز لملمة بقايا الحرس الجمهوري وقيادات حزب صالح المؤتمر الشعبي العام، لتشكل بهم قوة عسكرية وسياسية توازي خط الإنجليز الأول، وهو الخط الذي يتزعمه الرئيس الحالي عبد ربه منصور هادي، وبهذا يكون للإنجليز في اليمن جناحان تم الحفاظ عليهما رغم قتل الحوثيين لعدوهم الحليف علي عبد الله صالح.

كما يتم التواصل كذلك مع مشائخ القبائل وأعضاء حزب المؤتمر وتجار العملات والمواد الغذائية لتضييق الخناق على الحوثيين ومن يقع تحت سلطتهم للوصول إلى انفجار الوضع وإرباك الحوثيين من الداخل والخارج ليُسَرِّع بالحسم العسكري في إشارة لإحلال العميد طارق ومن معه بديلًا عن عبد ربه هادي وحكومته التي أصبحت عاجزة عن القيام بما هو مطلوب منها. ونتيجةً لوصول العميد طارق وأخيه، فقد قامت أميركا بتحريك مكونات «الحراك الجنوبي» وأصدرت بيانًا حذّرت فيه دول «التحالف» من استضافة أي من القيادات التابعة لنظام الرئيس، علي عبد الله صالح في الأراضي الجنوبية، ورفض المحتجون «إقامة أي معسكرات لطارق داخل مدينة عدن»، وذلك لعلم الأميركان بارتباطهم بالإنجليز، كما أوعزت أميركا للسعودية بوضع وديعة بمبلغ ملياري دولار بالبنك المركزي في عدن تحت ذريعة وقف انهيار العملة اليمنية مقابل الدولار، وهي في حقيقتها ليست إلا استرضاءً لأبناء الجنوب، خدمةً لأميركا ووقوفًا أمام ما تقوم به الإمارات خدمةً للإنجليز.

إن استدعاء أحمد علي عبد الله صالح لعبد الكريم صالح شائف رئيس فرع المؤتمر في عدن ونائب محافظ محافظة عدن سابقًا الذي وصل أبو ظبي في الأيام الماضية ليدلل على أن الإنجليز ماضون في عملية الحسم العسكري، وإعادة تجميع أعضاء حزب المؤتمر والقبائل الموالية بعيدًا عما تسمي نفسها بالشرعية؛ وذلك عبر مخطط لنشر الفوضى في العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات المحررة بهدف الانتفاضة على (الشرعية) والحكومة حيث ضمت الاجتماعات قيادات جنوبية موالية لعلي عبد الله صالح، فما كان من الأمم المتحدة إلا الخروج بهذا التقرير، وذلك لمحاولة خلط الأوراق لكي لا يتم ما يخطط له الإنجليز للمحافظة على وحدة اليمن لما يتبعه من وحدة النفوذ للإنجليز، وفشل مخطط أميركا ومصالحها في اليمن.

والظاهر أن الإنجليز يرغبون في تكثيف الهجمات العسكرية على الحوثيين بمساعدة الألوية التي يتم تشكيلها حاليًا في عدن لتساند الجبهات الحالية للجيش التابع لهادي، أو لفتح جبهات جديدة تقوم بقضم المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في الشمال، وبهذا يحافظ الإنجليز على سيطرة أكبر داخل البلاد، وتمثيل سياسي أوسع في المفاوضات التي تعمل الأمم المتحدة حاليًا على إحيائها.

وبهذا، كلما حاولت أمريكا مزاحمة الإنجليز وإخراجهم من مستعمرتها السابقة، عمد الإنجليز إلى عملائهم في المنطقة لتجديد وجودهم العسكري والسياسي.

وبهذا تتضح للعيان معالم الصراع الإنجلو أميركي على اليمن: أمريكا عن طريق السعودية وقيادتها للتحالف العربي في اليمن، وعن طريق دعم مليشيات الحوثي كقوة تشبه حزب إيران في لبنان لتحافظ أمريكا على مصالحها في اليمن، بينما الإنجليز لا يستسلمون ويعمدون لتجديد أجنحتهم في اليمن: عبد ربه هادي والأحزاب المتحالفة معه من جهة، والحرس الجمهوري وبقايا المؤتمر الشعبي العام من جهة أخرى، وكل ذلك يتم عبر عميلة الإنجليز منذ نشأتها الإمارات، التي تعمل أيضًا على كسب قيادات الحراك الجنوبي لصالحها، وتهميش الحراك الجنوبي التابع لأمريكا.

والخلاصة، إن الإمارات تدين للإنجليز بالولاء والتبعية المطلقة كباقي دول الخليج إلا في السعودية التي تسير مع أمريكا على عهد سلمان حاليًا... فالإمارات تقوم بلعب دور يرسمه الإنجليز لها، سواء أكان هذا الدور في ليبيا، أم كان في اليمن، أم في دعمها للنظام المصري... وهكذا فإن التناقض الظاهر على سياستها إنما هو ناتج عن الخطوط العريضة التي رسمتها بريطانيا لها بدعم العلمانيين، ومناهضة الإسلاميين، وهي غير الخطوط العريضة المرسومة لقطر مثلًا، فضلًا عن أن الإمارات تقوم بتنفيذ سياسات خاصة وعميقة لبريطانيا، وأنها أي الإمارات كثيرًا ما تعمل لبريطانيا في الخطوط الخلفية لعملاء أمريكا في المنطقة، وتقدم خدمتها لبريطانيا من تلك المواقع... ومع ذلك، فسواء أكانت قطر، أم الإمارات، أم أي دولة أخرى في بلاد المسلمين تخدم مصالح الكفار المستعمرين، فتلك جريمة كبرى، وكلهم متبَّرٌ ما هم فيه، ولن يجنوا من وراء ذلك خيرًا، لا في الدنيا، ولا في الآخرة.

وجوه غابت من المشهد، ووجوه ظهرت من جديد؛ ليستمر الصراع، وليستمر نزيف الدم بين أهل اليمن، وتزيد معاناتهم يومًا بعد يوم، من الجوع والأمراض التي تفتك بهم، وهم يعلمون علم اليقين أنه لا مخرج لهم ولا حل لمشاكلهم، ولا لنيل رضوان ربهم إلا بالعمل الجاد والمنتج لإقامة دولة الخلافة على منهاج النبوة التي بها يأمنون على دمائهم وأموالهم وأعراضهم، وليسعدوا في الدارين، ولذلك ندعوهم، فهل من مجيب؟! ■

صندوق النقد الدولي: مشروع هيمنة أميركي

لطفي بن محمد - ماليزيا

إنه لمن المعلوم أن الدول التي تعتنق مبدأ معينًا تسعى جاهدة لجعله المبدأ السائد في العالم، والقيادة الفكرية التي تسوس الناس من خلالها. فكذلك أميركا التي انفردت بمقام الدولة الأولى وأصبحت لها اليد الطولى في تقرير مصائر الناس، فقد اتخذت لنفسها أساليب تجعلها تفرض ما تراه من أوضاع اقتصادية أمرًا قابلًا للتطبيق من خلال مؤسسات أشرفت على إنشائها وبثت فيها رجالاتها وسعت لأن تكون منصات تعمل على تثبيت السيادة الأميركية وتمكينها في العالم. ولعل من أبرز تلك المؤسسات هيئة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي. فالأول يوفر الحماية والشرعية السياسية، والثاني يمنح الغطاء الاقتصادي للتغول الأميركي بشكل خاص، وللدول التي تدور في فلكها. وإنه لمن الأهمية بمكان تناول هذه المؤسسات بشيء من التحليل وإبراز دورها في إفشاء المبدأ الرأسمالي وتركيز الهيمنة الاقتصادية على دول العالم الثالث. وبما أن الحديث هو حول المجال الاقتصادي فسيتم تناول صندوق النقد الدولي باعتباره أحد أبرز المؤسسات التي لها دور فعال في تنفيذ السياسات المالية الرأسمالية خاصة في ظل اقتصاد العولمة الذي تتزعمه أميركا.

تاريخيًا، تعتبر الحرب العالمية الثانية المنعرج الذي عرج بأميركا إلى العالمية، خاصة في ظل الضعف الذي طرأ على أوروبا اقتصاديًا وسياسيًا، أضف إلى ذلك أن أميركا كانت تحوز على نسبة ٧٠ بالمائة من احتياطي الذهب في العالم مما جعلها في وضعية مالية مريحة مكنتها من الاستفراد بالاقتصاد الدولي وفرض وجهة نظرها في كل ما يتعلق بالمال والسياسة. فكان أن دعت أميركا الدول المنتصرة إلى مؤتمر بريتون وودز ١٩٤٤م؛ حيث تم الاتفاق على إنشاء صندوق النقد الدولي ومجموعة من القرارات، والتي من أهمها الاتفاق على جعل الدولار العملة الرئيسية في التعاملات الدولية واعتبارها عملة يسندها الذهب، وقد كان هذا القرار بمثابة تمهيد لقرار فك الذهب عن الدولار سنة ١٩٧١م. وبمقتضى مخرجات هذا الاتفاق فإن الدول التي تمتلك دولارات يمكنها المطالبة بتحويلها إلى ذهب في وقت كانت قيمة الأونصة ما يعادل ٣٥ دولارًا. كان الهدف المعلن للصندوق هو تقديم المساعدة المالية والتقنية للدول الأعضاء التي تعاني من عجز مالي، وتحسين الأداء والاستقرار في الأسواق المالية. وبما أن أميركا هي الداعية والراعية للمؤتمر، فقد اقترحت على المشاركين القبول بنظام الحصص في تمويل رأس مال الصندوق، والذي بموجبه يتم تحديد الدول التي لها

صلاحية إقرار المشاريع، وقد مكَّنها هذا النظام من فرض نفسها كأكبر مساهم، وبالتالي فإن القرارات التي ستصدر لن تخرج عن المسار الذي ترتضيه أميركا. ولم تكتفِ أميركا بالتمويل المالي؛ ولكنها أيضًا عملت على جعل الكادر البشري للصندوق ممن خدم في وزارة الخزانة الأميركية والبنك الفدرالي المركزي، وأنشأت المعهد الدولي للدراسات المتقدمة بواشنطن، والذي يخرِّج الإطارات التي توظف مباشرة في الصندوق. وبهذا تكون أميركا قد ضمنت أن الصندوق لن يحيد قيد أنملة عما تخطط له في السيطرة على العالم.

إن المتابع لسيرورة الصندوق يجد أن برامجه وأهدافه تتغير باستمرار وإن لم يتم الإعلان عنها. ففي الفترة التي تلت إنشاءه، أي من سنة (١٩٤٥ إلى ١٩٦٠)م كان عمل الصندوق يهدف إلى دعم الدول التي كانت تراها أميركا سوقًا مستقبلية وموطئ قدم لها في سياستها الخارجية؛ فعملت على تقديم المعونة المالية إلى الدول الأوروبية واليابان، واتخذت لنفسها دور الوكيل للحفاظ على إبقاء الدولار كعملة دولية قابلة للتحويل إلى الذهب. ولكن ضعف الثقة في الدولار وفي الاقتصاد الأميركي نتيجة العجز في الميزانية والتضخم أدى بفرنسا وسويسرا إلى المطالبة بتحويل ما يملكونه من دولارات إلى ذهب. وخوفًا من تناقص المخزون الذهبي جاء القرار الأميركي في فترة نيكسون بإلغاء ارتباط الدولار بالذهب يوم ١٥ آب/أغسطس ١٩٧١م، وقد عمدت أميركا في الفترة ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٠م إلى تقليص دور الذهب في الأسواق المالية؛ في محاولة لتأهيل الدولار وجعله الأساس في التجارة الدولية؛ فأغرقت الأسواق الدولية بـ ٤١٢ طنًا من الذهب سعيًا منها إلى إضعاف سعره، ولكن الذي حصل هو العكس تمامًا؛ فقد ارتفع سعره في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٠م إلى ٢١٤٠ دولارًا بعد أن كان ٢٣٠ دولارًا. في خضم هذه التحولات كان الصندوق يقوم ببيع الذهب إلى أميركا في محاولة منه لسد ذلك العجز في احتياطي الذهب، مع العلم أن الصندوق يعتبر أحد أكبر المؤسسات امتلاكًا للذهب في العالم، فهو يصنف في المرتبة الثالثة بعد أميركا وألمانيا باحتياطي يزيد عن ٢٨٠٠ طن حسب آخر إحصائية صادرة عن الهيئة العالمية للذهب. خلال فترة الثمانينات، كان الصندوق يقدم نفسه كالطبيب الذي يصف علاجات، ولكنها في أغلبها كانت تسير في منحى معاكس لما أريد له؛ فمثلًا، في الأزمة الاقتصادية التي ضربت النمور الآسيوية، نجد أن الدولة الوحيدة التي نوعًا ما أفلحت وخرجت بأقل الأضرار هي ماليزيا؛ وذلك بسبب أنها لم تتبَنَّ الوصفة المقترحة من طرف الصندوق، والتي كانت سببًا في اهتراء وزعزعة اقتصاديات دول من مثل إندونيسيا وتايلندا والفلبين. وفي بداية القرن الواحد والعشرين همش دور الصندوق وأصبح صوته خافتًا؛ وذلك لعدة اعتبارات أهمها أن الأمر كله في صالح أميركا، ولا حاجة لوجوده؛ خاصة وأن الحرب على (الإرهاب) أصبحت المبرر الذي اتخذ من أجل خدمة

المصالح الأميركية دون الحاجة إلى المؤسسات الدولية التي تم الدوس عليها وتقليص دورها. حتى إن بعض الساسة الأميركيين اعتبروا أن الصندوق وعمله قد تجاوزه الزمن ولا داعي لوجوده. ولكن في أعقاب أزمة الرهن العقاري الأخيرة سنة ٢٠٠٨م، والتي أدت إلى انهيار كثير من المؤسسات المالية، اكتسب الصندوق زخمًا أعاده إلى الواجهة من أجل المساهمة بما لديه من احتياطات مالية تساهم في إنقاذ الاقتصاديات المتأثرة بالأزمة.

أصبح الصندوق محل اهتمام الخبراء في الآونة الأخيرة نتيجة لما له من دور يرسمه في هندسة اقتصايات الدول، وباعتباره أداة هيمنة تسعى للسيطرة على مقدرات الشعوب وربطها بالديون، ومن أجل التدليل على ذلك وبنظرة فاحصة إلى الجهاز الإداري للصندوق، نجد أنه يتكون من أربعة وعشرين عضوًا تترأسهم الفرنسية كريستين لاجارد، والتي تمثل مصالح الاتحاد الأوروبي، ونائبها الصيني جين، والأميركي سونيل، ويوشهيتو الياباني، وبقية الدول لها من يمثلها في المجلس، والملاحظ هنا أن أميركا لها الأغلبية مما يجعل ممثلها له من الصلاحيات ما يفوق رئيسة الصندوق، وله حق الفيتو على جميع القرارات؛ وذلك كما ذكرنا سابقًا نتيجة لنظام الحصص، والذي تطالب الصين بتغييره باعتبار أنه لا يعكس التوازنات الدولية الاقتصادية، خاصة وأن الصين تعتبر ثاني أقوى اقتصاد في العالم. لم تكتفِ أميركا بحق الفيتو؛ ولكنها سعت لأن يكون لرجالاتها الأمر والنهي في اتخاذ القرارات وتنفيذها، فعملت على إنشاء لوبي يشار إليه باسم "**شبكة روبن**" يؤمن بالهيمنة الأميركية، ويقوم بتوجيه سياسات الصندوق لخدمة هذه الغاية، والسمة التي تغلب على أعضاء هذا اللوبي هي أن جلهم عملوا ضمن الإدارة الأميركية في مناصب في وزارة الخزانة والبنك الفدرالي، أو في بعض البنوك الأميركية كـ"سيتي بنك".

من بين أهم المسائل التي تبين مدى الاختلاف بين وجهات النظر الأميركية والصينية هو النظرة إلى الأزمة الاقتصادية؛ من حيث كونها مجرد حلقة في سلسلة الاقتصاد، أم أنها خلل هيكلي يحتاج إلى إعادة صياغة وتجديد. فالطرف الأميركي يرى أنها سحابة صيف تحتاج إلى مجموعة من القرارات التحفيزية وضبط للسياسة الضريبية، على عكس ما ترى الصين أنها هيكيلية تحتاج إلى تغيير جذري في السياسة الاقتصادية الدولية بمجملها. وهذا إن كان صحيحًا إلى حد ما، خاصة فيما يتعلق بالدولار، فإن الإدارة الأميركية ليست في وضعية تمكنها من اتخاذ هكذا قرار قد يؤدي بها إلى انتحار اقتصادي. لقد هيمنت أميركا على العالم بجعلها للدولار العملة الأساسية الدولية، والتي تسعى الدول لامتلاكها وجعلها أهم مصدر لسلة العملات لديها، حتى إن الصين التي تعتبر أكبر منافس اقتصادي لأميركا هي أكبر ممتلك لسندات الخزينة الأميركية بقيمة ١,٢ تريليون دولار، وباحتياطي قدره ٣,١٤ تريليون دولار، مما يجعل الصين غير قادرة على الانفكاك عن

أميركا بالرغم من المحاولات التي تقوم بها من أجل جعل اليوان عملة دولية.

إن الدور المناط بالصندوق في الوقت الراهن يتمحور حول محورين أساسيين، وهما:

١) توظيف السيولة المالية.

٢) منح القروض.

إن الصندوق في هذه الحالة يمارس دور البنك وإن كانت تسميته لا توحي بذلك، ولهذا نجد أن كثيرًا من أهل الاختصاص يطلقون وصف البنك على صندوق النقد الدولي، ويعتبرونه البنك المركزي العالمي، خاصة وأن ميثاقه يشير إلى أن التعامل معه يتم عن طريق البنوك المركزية للدول الأعضاء، وهذا إذا أخذنا في الاعتبار أن الصندوق يفرض شروطًا معينة على الدول التي تريد تخفيض عملتها، وهو الجهة المخولة دوليًا لإقرار التخفيض والموافقة عليه.

١. توظيف السيولة المالية:

ويقوم بها البنك عن طريق الحصول على الأموال من الأعضاء المشتركين، كل حسب الحصة المخصصة له، وتساهم تلك الأموال في رأس مال الصندوق الذي بدوره يعمل على توظيفها من خلال عمليات شراء الذهب وبيعه، والتي يتميز بها وتجعله في مأمن من الأزمات الاقتصادية. ففي سنة ٢٠٠٤م، قام الصندوق ببيع ٤٠٠ طن من الذهب في الأسواق العالمية، وتعتبر البنوك المركزية حول العالم أهم المشترين، تتقدمهم الصين التي تتربع على عرش الإنتاج العالمي للذهب بقيمة ٤٥٥ طنًا سنويًا، وتستخدم بنوكًا وكيلة من أجل شراء وتكديس الذهب رغبة منها في جعل اليوان الصيني عملة مرتبطة بالذهب؛ وبهذا يتقلص الطلب على الدولار، وتصبح العملة الصينية البديل لذلك. إن العقوبات التي تفرضها أميركا على إيران وروسيا، والرغبة الملحة للصين لريادة الاقتصاد العالمي؛ جعلت الطلب على الذهب يتزايد في منحى تصاعدي إلى أن وصل سعره إلى ١٣٠٥ دولار للأونصة الواحدة، هذا بالإضافة إلى أن المستثمرين يعتبرون الذهب الملاذ الآمن، خاصة في ظل التقلبات الدائمة التي تعاني منها أسواق البورصة، والمبنية على المضاربات، والتي تفتقر لوجود اقتصاد حقيقي؛ مما يجعل الأزمات الاقتصادية أمرًا لا مفر منه، والتي يراها منظِّرو الاقتصاد الرأسمالي أنها حالة صحية تحدث كل ١٨ سنة؛ وعليه فإن السياسات المالية المتبعة من طرف اقتصاديات الدول الرأسمالية تفتقد إلى الرؤية المستقبلية، وإنما هي في مجملها تهدف إلى تفادي الأزمات عوض البحث عن أسباب المشكلة، والتي قد يختلف المفسرون لها؛ ولكن أغلبهم يتفقون على أن غياب الذهب كركيزة للعملات هو من أهم تلك الأسباب. لقد استغل الصندوق الطلب المتزايد على الذهب وأصبح يعتبر من أكبر الممولين والمتاجرين به، بالإضافة إلى مجموعة من البنوك الأخرى التي تسمى "Bullion Banks" أو بنوك السبائك. وتلجأ كثير من الدول كاليابان وألمانيا وهولندا بما فيها الصندوق إلى وضع احتياطاتها الذهبية في أقبية البنك الفدرالي الأميركي والبنك المركزي

البريطاني، واللذين يحتويان على ما قيمته ١٠٦٠٠ طن من الذهب. إن كل هذا ليدل على أن الصندوق يتميز عن غيره من المؤسسات الدولية، ويتصرف بنوع من الاستقلالية التي استمدها من مخزونه المالي الضخم، والدعم الأميركي لسياساته المالية.

٢.منح القروض:

تعتبر القروض العصب الذي تعتاش منه المؤسسات المالية الرأسمالية، والصندوق كغيره من البنوك المركزية؛ حيث يقوم بإقراض الدول العاجزة والتي تعاني من ندرة في الموارد المالية وعجز في الميزان التجاري وإفلاس مالي، كالذي حصل مؤخرًا في الأزمة اليونانية حيث تدخل البنك وقدم قرضًا مشروطًا قيمته ١,٨ مليار دولار. ولكن الحصول على القروض ليس بالأمر الهين، فالدولة التي تتحصل على المعونة المالية تلتزم بمجموعة من الشروط المجحفة التي يفرضها الصندوق، والتي تمس أهم القطاعات الأساسية في البلد، كتقليص الدعم عن المواد الأساسية، وزيادة الوعاء الضريبي، وتسريح العمال، والخصخصة، هذا بالإضافة إلى تلك الشروط المتعلقة بالجانب الاجتماعي والتعليمي. كل هذا وجب التوقيع عليه من قبل المقترض، والالتزام به في دول أصلًا منهكة اقتصاديًا؛ مما يجعلها في وضع عسير وعلى كف عفريت؛ حيث قد تؤدي تلك الإصلاحات إلى اضطرابات داخلية كما حصل في فنزويلا واليونان. فالصندوق يتصرف باعتباره بنكًا مركزيًا دوليًا يتحكم في البنوك المركزية للدول ويدير سياساتها المالية والنقدية، وكان الصندوق قبل الأزمة المالية ٢٠٠٨م، يعتمد في سياساته الإقراضية على برامج الحصص، والتي هي مجموع المبالغ التي يقدمها الأعضاء كاشتراك سنوي يمكن للمشترك أن يسحب منها قدر الحاجة بشرط أن المبلغ المقترض لا يجب أن يتجاوز نسبة الحصة المحددة له، ولكن تبعات الإفلاس الذي لحق بكثير من اقتصاديات الدول وبنوكها أدى بالصندوق إلى مراجعة سياساته المالية تجاه الدول الراغبة في الاستدانة منه، واعتمد على سياسة الإقراض التقليدي؛ ولهذا فقد اتفق أكبر المساهمين في الصندوق على زيادة قدرته على الإقراض وتوسعة مجال عمله، وكان ذلك في أعقاب الأزمة الاقتصادية في اجتماع للدول الـ٢٠ في لندن؛ حيث تم الاتفاق على زيادة رأس مال الصندوق بما قيمته ٧٥٠ مليار دولار، حيث ساهمت إدارة أوباما بـ ١٠٠ مليار دولار. وبموجب هذا النظام فإن الدول الدائنة تتعهد بتسديد كامل المبلغ، واستقطاع خدمات الدين من الموازنة العامة للدول، وجعل تلك الدول رهينة لدى الصندوق. ومن أجل مراقبة أداء الدول فإن خبراء الصندوق يقومون بزيارات دورية مهمتها التأكد من الالتزام الكامل بالشروط المتفق عليها.

فعلى سبيل المثال، وفي إطار السعي الحثيث للصندوق لتمرير مشاريعه، فقد تم التوصل إلى اتفاق بين الحكومة التونسية والصندوق من أجل الحصول على قرض بقيمة ٢,٨ مليار

دولار، مقسم على أربعة أقساط، يتم دفعها بعد أن توافق لجنة الصندوق على الإصلاحات المتخذة من طرف الحكومة لتقليص الإنفاق العام وزيادة الجباية. وقد كان الإعداد لموزانة ٢٠١٨م تحت إشراف الصندوق الذي طلب من الحكومة اتخاذ إجراءات حاسمة من أجل الاستمرار في الحصول على الأقساط المتبقية. أما في مصر فقد كان الاتفاق بين الصندوق والحكومة على قرض بقيمة ١٢ مليارًا تدفع خلال ثلاث سنوات وفق خطة متفق عليها تعتمد كغيرها من الخطط على تقليص العجز في الميزانية من خلال تدابير اقتصادية تهدف في أغلبها إلى تحييد نفقات الدولة وزيادة الضرائب وتعويم العملة. ولعل ما يثير الانتباه هو التقارير الصادرة من الصندوق والتي تصف الوضع الاقتصادي بالجيد، وأن هناك إصلاحات جدية، وأن نسبة النمو في تصاعد، ولكن المشاهد المحسوس في واقع الأمر يجد أن الإحصائيات التي تنشرها مؤسسات هذه الدول تكذب تقارير الصندوق وتنطق بما هو مخالف لذلك، وهنا ندرك أن هذه التقارير ما هي إلا مجرد حبر على ورق وإن تزينت بأرقام ملؤها الكذب والبهتان، وأكبر دليل على ذلك الفترة التي سبقت اندلاع الثورة في تونس والتي أصدر فيها الصندوق تقارير مالية تصف الوضع الاقتصادي على أنه في أحسن أحواله؛ فجاءت الثورة وبينت هشاشة الاقتصاد وعدم قدرته على تجاوز الصعوبات، بل على العكس دخل في دوامة لن يخرج منها ما دام أن القائمين عليه متفقون على الاستمرار في تبني الاقتصاد الرأسمالي ومؤسساته.

ولهذا فإن الأنظمة الحاكمة بقدر ما تسعى للحصول على القرض فإنها تحاول تجنب تلك الإصلاحات التي يفرضها الصندوق والتي قد تؤدي إلى فوضى تطيح بالنظام الحاكم، وعليه، فإن الأنظمة تتجه إلى الاقتراض من دول كأميركا والصين والاتحاد الأوروبي، وفي هذه الحالة فإن الحاكم يصبح أداة طيعة في أيدي الدول المقرضة؛ لأن استمرار تدفق المال يمكن النظام الحاكم من الإبقاء على سياسة شراء الذمم. فالمعونات الأميركية أصبحت سيفًا مسلطًا على أشباه الدول، وتنهج الإدارة الأميركية في ذلك طريقة العصا والجزرة؛ فالمال موجود وبسخاء للدول التي تسير في ركاب أميركا ومخططاتها، وإن لوحظ انحراف عن المنهج الأميركي جاء الرد سريعًا، وهو وقف المعونات المالية، وهو ما يجعل الدول خاصة في العالم الثالث لا تتردد في قبول المعونات، وتتبنى في سبيل ذلك قوانين لا تمت إلى مصلحة البلد بصلة، كزيادة أسعار الوقود، وفرض ضرائب جديدة، أو طبع النقود كحل أخير تلجأ إليه الدول التي هي على أبواب الإفلاس المالي؛ مما يجعل مدخرات الأفراد تتبخر وترتفع الأسعار ويلجأ الناس إلى شراء العملة الصعبة والذهب؛ مما يزيد في نسبة التضخم. ولهذا كانت المعونات الأميركية وسيلة فعالة تعتمد عليها الأنظمة في استمرارية وجودها. وتتركز أوجه إنفاق المعونات أو القروض في الجانب العسكري

باعتباره العمود الفقري لأنظمة الاستبداد، مع العلم أنه قطاع استهلاكي غير منتج؛ مما يجعل الدولة تدور في دوامة القروض.

وفي ظل كل ما ذكر سابقًا، فإن صندوق النقد الدولي لا ينحصر في تعاملاته مع الدول فقط، وإنما يوسع دائرة اهتمامه لتشمل البنوك العملاقة "Too Big To Fail Banks" والتي لها شراكة مع الصندوق خاصة فيما يتعلق بأسواق الذهب، وبالتالي فإن وجود أزمة اقتصادية في بلد ما تنشط فيه هذه البنوك قد يؤثر على الصندوق سلبًا، ولهذا تجده يسارع في تقديم القروض لهذه الدول من أجل حماية استثمارات هذه البنوك العملاقة كما حصل مع بنكي (جي بي مورغن) و(غولدمان ساش)، وقد كتب أحد الخبراء الاقتصاديين معقبًا على دور الصندوق «هو بمثابة نادٍ للأغنياء، مهمته هي الحفاظ على ثروة الكبار وزيادتها».

إنه لمن الجدير بالذكر، أن أزمة الثقة التي مست الدولار في أواسط الستينات كان لها الأثر الكبير في إصدار الصندوق لعملته الخاصة سنة ١٩٦٩م، وتسمى حقوق السحب الخاصة، وتعادل ما قيمته ٠,٦٨ دولارًا لكل وحدة من هذه العملة، وتقدر قيمة ما تم إصداره إلى غاية شهر أيلول/سبتمبر الماضي ما يعادل ٢٩١ مليار دولار. وبالرغم من أنها ليست كغيرها من العملات، إلا أنها تكتسب ثقة لدى الدول خاصة وأنها صادرة من مؤسسة دولية، ويمكن مبادلتها بأي من العملات القابلة للتداول في الأسواق الدولية. لقد فرض الصندوق نفسه وأعطى لنفسه الصلاحية للتدخل في شؤون الدول، وقدم حلوله التي تجلب الويلات لمن عمل بها؛ فالنمور الآسيوية انهارت اقتصادياتها بعد أن تبنت إصلاحات الصندوق، ودخلت الأرجنتين نفقًا مظلمًا لا تزال تعاني من ويلاته لحد يومنا هذا، وغرقت نيجيريا في مستنقع الاستدانة، واليونان اليوم هي أضعف بكثير مقارنة بما قبل تدخل الصندوق الذي كبَّلها بكمٍّ هائل من الشروط. وعليه فإن المتابع لعمل الصندوق يجد أنه لم يحقق أي نجاح يذكر لسبب بسيط، وهو أنه مجرد أداة هيمنة في يد أميركا، يسير ضمن مخطط محدد مسبقًا، مهمته الأولى هي إبقاء أميركا في الريادة، ومنع ظهور أي منافس لها.

وفي الأخير، إن الاقتصاد عصب الحياة، والمال هو الدم الذي يجري في هذا العصب؛ ولهذا فقد أولى الإنسان اهتمامًا كبيرًا بالمال، وجعله عنصرًا أساسيًا لتسيير شؤونه في هذه الحياة. ولكن النظرة إلى المال تختلف باختلاف القاعدة الفكرية المتبناة، والتي تؤسس للنظام الاقتصادي وكل ما يتعلق به. إن الحضارات تتصادم وتتدافع، ومعيار الانهزام الحضاري هو الاستسلام، أو كما وصفها ابن خلدون بأن «كل مغلوب مفتون بتقليد الغالب». والحضارة الرأسمالية التي يمثلها الغرب والشرق تتبنى مفهومًا معينًا للحياة تريد أن يُصبغ العالم كله به، فعلى حد قول هنتيغنتون: «إن غير الغربيين مطالبون بالتخلي عن جميع قيمهم، وتبني مفاهيم الغرب في جميع شؤونهم

المتعلقة بالحكم والاقتصاد والتعليم وفي جميع مؤسساتهم؛ لأنها هي المفاهيم الوحيدة المؤدية إلى التحضر». فالرأسمالية تزعم أن خالق الكون لا دخل له بموضوع المال أو تسيير أمور العباد؛ فكان أن انبثقت عن هذه الفكرة الأساسية تشريعات أنتجت مؤسسات مالية سارت في منحى منحرف أهملت الإنسان واعتبرته مجرد رقم، واهتمت بتكثير المال وتنويعه، ووسعت الهوة بين الأثرياء والفقراء، وقنَّنت للنهب تحت مسميات مختلفة... وصندوق النقد الدولي هو حجر من الأحجار التي لا يستغني عنها البناء الرأسمالي الذي بدأ يترنح بعد أن اهتزت جذوره وأسسه نتيجة للأزمات المتراكمة، حتى إن الكثير من المحللين الاقتصاديين فقدوا الثقة في الكثير من أساسياته. فكل هذا التيه الذي يعيشه العالم هو نتيجة طبيعية للرأسمالية بكل ما تحمله من فكر ومؤسسات. وعليه فالأنظار أصبحت متوجهة إلى الإسلام باعتباره أنه هو الوحيد القادر على تصحيح المنحى وإعادته إلى جادّته، خاصة مع ما يمتلكه من موروث فقهي وتاريخي يجعله في وضع طبيعي لقيادة العالم. إن الإسلام وتشريعاته الاقتصادية المتميزة أثبتت جدارتها تاريخيًا في الارتقاء بالإنسان والمجتمع، خاصة وأنها تشريعات منبثقة عن فكرة كلية صحيحة تجعل هذا الكون والإنسان والحياة يرى بنور الله؛ فتستقيم الدنيا ويتحقق مفهوم العبودية الحقة.

ولهذا، فإن العمل المثمر الذي يسعى إلى التغيير الجذري هو العمل السياسي الذي يقدم المشروع الإسلامي بكل تجلياته السياسية والاقتصادية، وعدم الاقتصار على جانب معين وإغفال البقية. فمجرد غياب الإسلام عن واقع الحياة يجعل الهدف الأساسي لأي عملية تغيير أن تتقصد في سعيها من خلال المطالبة باستئناف الحياة الإسلامية دون الالتفات إلى أي من الأفكار الفرعية. فالتغيير في تركيا ذات المستوى المعيشي الجيد هو نفسه في السودان؛ لأن المعيار هو غياب الإسلام، والذي بعودته تتحقق للأمة الإسلامية السيادة والمنعة والرفعة؛ ولهذا فإن أي محاولة للتغيير سيكون مصيرها الفشل إن لم تلتزم بهدف قولبة المجتمع ضمن إطار إسلامي واحد ووحيد. فالعمل إذًا فكري سياسي يقدم مشروعًا ضمن اعتبارات واقعية وإنسانية وعملية بعيدة عن الفلسفة المجردة عن الواقع، ويعتبر أن له من الأحقية التاريخية التي تجعله وضعًا غير قابل للتنازل والتراجع، وهذا ما نسميه بأنه قضية مصيرية. فالأمة الإسلامية ليست أية أمة، وفي عنقها مسؤولية تجاه نفسها وتجاه غيرها من الشعوب، فهي أمة ذات رسالة بالمفهوم الرباني، وقد فهم الصحابة الخطاب، ومن بعدهم الخلفاء، فقد روي عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، أنه قال: "من سره أن يكون من هذه الأمة؛ فليؤدّ شرط الله فيها" وذكر قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۗ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١١٠﴾ ■

التقليد

الأستاذ حمزة حرز الله

الحمد لله خالق الأكوان، رب الأرض والسماء، خلق آدم وعلمه الأسماء، وأسجد له الملائكة وكرم بني البشر، فتكبر إبليس وتوعدهم بالإغواء، وجعل الدنيا دار بلوى وعمل لا دار جزاء، وأنزل على البشر الرسل برحمته والأنبياء، فكان خاتمهم خير ساكني الأرض والسماء، فتمت باكتمال رسالته النعمة، فالحمد لله ملء الأرض والسماء... وأشهد أن لا إله إلا الله، شهادة تنجينا بعفوه وغفرانه من ناره، ونسأله سبحانه الثبات... وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، القائل: **«مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ».**

وبعد، فإننا نكتب في هذا الموضوع لما رأيناه من حاجة كثير من أبناء الأمة لفهم هذا الموضوع، حيث إن كل مسلم لم يصل إلى رتبة الاجتهاد في العلم الشرعي فإنه يحتاج إلى التقليد، فهو محتاج إلى التقليد ليعرف أمر ربه ونهيه، وليلتزم بدينه في عمله وقوله وفي كل حياته...

ومما زاد الأمر سوءًا هو ضياع العلم الشرعي وغيابه عن أذهان أبناء الأمة، وذلك بسبب ذهاب العلماء، روى مسلم في صحيحه: **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، سَمِعْتَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو ابْنِ الْعَاصِ يَقُولُ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنْ النَّاسِ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَتْرُكْ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»** وإنه مع قبض العلماء واتخاذ الناس رؤوسًا جهالًا، فإن من بقي من العلماء في زماننا قد أبعد وأسكت وغيَّب، فكان ضياع العلم الشرعي من بين أبناء الأمة.

إلا أن بداية ضعف فهم الإسلام وضعف القدرة الفقهية عند أبناء الأمة هي قلة الاهتمام باللغة، ثم إقفال باب الاجتهاد، ثم سطوة الغرب ودول الكفر على المسلمين واغتصاب سلطانهم؛ فضربوا الأمة ضربة ثقافية فكرية، وعملوا على أن تُقدَّم كليات العلم الشرعي في بلاد المسلمين علم الفقه كما تُقدَّم الفلسفة، فكرّهوا الناس بالفقه وأبعدوه عن الواقع فأصبح علم الفقيه أو الشيخ أو الطالب في كليات العلم الشرعي للمنبر والمواعظ لا للتطبيق والتغيير واستلام زمام الأمور، فتراجعت القوة الفقهية أيما تراجع،

وقل العلماء فزاد المقلدون...

إلا أنه حدثت مشكلة أخرى، وهي أن المقلد لا يعرف كيف يقلد العلماء، وما هي ضوابط التقليد وأحكامه، وجهل أن عليه واجبات كمقلد، فظن أن بإمكانه كما يقولون «حطها برقبة عالم واطلع سالم»!

إن مما كان ضغثًا على إبالة في مشاكل هذا العصر في موضوع التقليد هو أن طائفة من المسلمين لم يعودوا يهتمون بمعرفة حكم الله وأمره ونهيه، أو لا يدقِّقون في ذلك، حتى أصبحوا يفتون من عند أنفسهم ليجعلوا أمر الله يتبع أهواءهم ومصالحهم، وإذا سألتهم يقولون: «استفت قلبك ولو أفتاك الناس»، أو «الدين يسر وليس عسر، أنت ليش معقدها»، أو «المصلحة هكذا والدين يرعى مصالح الناس»، أو «أنا نيتي صافية، المهم النية»!! وغيرها من الأعذار التي يُمَنُّون بها أنفسهم ليهربوا من تحمل مسؤوليتهم تجاه دينهم وأمتهم!

ثم أصبح كل من قرأ كتابين أو ثلاثة يظن نفسه عالمَ زمانه وعالمًا علاَّمة لا يحتاج لأن يقلد غيره، بل من العار أن يقلد غيره، فهو الفاهم العالم، فيفتي في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ما ليس له به علم فيضل ويضل!

ثم أصبح كل من قرأ كتابين أو ثلاثة يظن نفسه عالمَ زمانه وعالمًا علاَّمة لا يحتاج لأن يقلد غيره، بل من العار أن يقلد غيره، فهو الفاهم العالم، فيفتي في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ما ليس له به علم فيضل ويضل! من هذا كله كان لا بد من إيصال أفكار تبصّر غير المجتهدين بكيفية أخذ أحكام دينهم، والله المستعان، وعليه التكلان.

وسنتكلم في هذا الموضوع في مسائل عدة:

*** المسألة الأولى: تعريف التقليد وحكمه**

إن التقليد هو العمل بقول الغير من غير حجة ملزمة، فهو اتباع المقلد لقول عالم مجتهد في مسألة فقهية ليعمل بما قال، فهو اتبع قوله لأنه يثق بأن هذا القول صادر عن حجة يحتج بها هذا المجتهد ولكن دون أن يعرف هذا المقلد هذه الحجة - معرفة استنباط واجتهاد ومحاكمة لا معرفة ذكر وحفظ واستظهار - فهو - أي المقلد - عمل بعمل من دون أن يستنبط حكمًا من دليل شرعي.

إن الذي لا يملك أهلية الاجتهاد وإن كان محصلًا لبعض العلوم المعتبرة في الاجتهاد يلزمه تقليد أحد المجتهدين واتباع فتواه في الأحكام العملية، خلافًا لقول بعض العلماء من المعتزلة وغيرهم، ويدل على ما نقول النص والإجماع والمعقول.

أما النص فيقول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ والكلام هنا عام في السؤال عن أي شيء لا يعلم.

أما الإجماع، فذلك أن العامة في زمن الصحابة كانوا يسألون المجتهدين من الصحابة عن الأحكام الشرعية العملية، وكان الصحابة يجيبونهم من غير إشارة إلى ذكر الدليل من غير منكر على السائل أو المجيب، ومن أدلة ذلك

أنه صح أن الشعبي أنه قال: «كان ستة من أصحاب رسول الله ﷺ يفتون الناس: ابن مسعود وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وأبي بن كعب وأبو موسى رضي الله عنهم، وكان ثلاثة يدعون قولهم لثلاثة، كان عبد الله يدع قوله لقول عمر، وكان أبو موسى يدع قوله لقول علي، وكان زيد يدع قوله لقول أبي بن كعب»، فكان إجماعًا من الصحابة رضوان الله عليهم على جواز التقليد.

كل هذا الكلام في هذه المسألة متعلق بالتقليد في الفروع، أما التقليد في أصول الدين فغير جائز لقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾﴾ [النجم: ٢٨]

*** المسألة الثانية: على المقلد أن يستفتي من عرفه بالعلم وأهلية الاجتهاد**

إنه لا يجوز أن يقلد المقلد إلا من يملك أهلية الاجتهاد وأن يكون عدلًا، أما أن يمتلك أهلية الاجتهاد فلأن التقليد اتباع لقول الغير من غير حجة ملزمة، وهذا الاتباع لمعرفة حكم شرعي، والحكم الشرعي لا يمكن أن يعرف إلا من خلال النظر والاستدلال في الدليل الشرعي، والنظر والاستدلال يحتاج إلى مجتهد حتى يقوم به؛ لذلك فعلى من يستفتيه الناس أن يكون مجتهدًا قادرًا على استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية.

وأما أن يكون عدلًا؛ فذلك لأن العدالة شرط في الشهادة، والإفتاء بالحكم الشرعي شهادة من المفتي أن هذا حكم شرعي باستنباط صحيح، فبذلك تكون الشهادة شرطًا يجب أن يتوفر في من يستفتيه الناس.

والسؤال هنا: هل على المقلد أن يسأل عن حال من يريد أن يستفتيه من حيث العلم وأهلية الاجتهاد ومن حيث العدالة قبل سؤاله؟

أما بالنسبة لأهلية الاجتهاد فيجب على المقلد أن يسأل عن حال من يريد استفتاءه قبل سؤاله بأخذ شهادة العدول من المسلمين، أو بالنظر في مؤلفاته أو حلقات العلم التي يديرها إن كان المقلد يملك بعض العلوم المعتبرة في الاجتهاد التي تمكنه من معرفة ما إذا كان استنباط العالم في مؤلفاته وحلقات علمه استنباطًا شرعيًا صحيحًا، ويؤكد هذا الأمر ما عليه طبيعة البشر، وبالذات حال الناس في هذا الزمن من أن الأعم الأغلب جاهل في أمور الدين غير قادر على الاجتهاد والفتيا، فإذا لم يسأل عن عدالة المفتي كان وقوع ما يغلب على الناس غالبًا على الظن.

وأما بالنسبة للعدالة فيجب أيضًا أن يسأل عن عدالته، بأن يسأل قومه أو من يعرف حاله ويرى أفعاله ويسمع أقواله، بأن ليس يُرى منه فسق ظاهر، أو ما يخرم في مروءته، أو إصرار على الصغائر، أو غيرها مما يؤثر في عدالة الرجل عند الفقهاء. ومن الأمور التي تقدح في عدالة العالم وقوفه على أبواب السلاطين وتسبيحه بحمدهم واستحلال الحرام لأجلهم، فمثل هذا لا يؤتمن على الدين ولا يُسأل الفتيا، بل إن على

الأمة محاسبته والوقوف في وجهه، وأن يقول له أبناء الأمة قولًا بليغًا.

وبناء على هذه المسألة فإن اتخاذ مجامع فقهية أو دور إفتاء تفتي للناس دون أن يعرف الناس من يفتيهم، أو أن يكون المفتي جماعة يجتمعون ليتخذوا رأيًا وفتوى في مسألة معينة ثم يخرجوا بهذه الفتيا للناس، فهذا مخالف لضوابط التقليد، فلا يعلم المقلدون حال من يفتيهم من حيث العلم والعدالة.

*** المسألة الثالثة: كيف يفعل المقلد بوجود أكثر من مجتهد**

إن على المقلد أن يرجح بين المجتهدين، وهناك الكثير من مرجحات المقلدين التي يمكن الاعتماد عليها للترجيح بين المجتهدين، ومن أهمها الأعلمية؛ فيرجح المقلد بين المجتهدين فيقلد من يثق بأنه الأعلم بين المجتهدين، ولا يجوز له التنقل بين العلماء والمجتهدين تبعًا للتشهي والأهواء، أو بحثًا عن اليسير من الاجتهادات واتباعًا لأخف الأحكام. صحيح أنه يجوز للمقلد أن يقلد في كل مسألة عالمًا معينًا، فمثلًا يقلد في مسألة الصلاة الإمام الشافعي، ويقلد في مسألة الصوم الإمام أبا حنيفة، ويقلد في مسألة الحج الإمام أحمد بن حنبل، فهذا جائز على أن يكون اختياره للعلماء نابعًا من ثقته بأعلمية كل واحد منهم في المسألة التي اتبعه بها، لا أن يكون نابعًا من التشهي والأهواء.

إن اتخاذ مجامع فقهية أو دور إفتاء تفتي للناس دون أن يعرف الناس من يفتيهم، أو أن يكون المفتي جماعة يجتمعون ليتخذوا رأيًا وفتوى في مسألة معينة ثم يخرجوا بهذه الفتيا للناس، فهذا مخالف لضوابط التقليد، فلا يعلم المقلدون حال من يفتيهم من حيث العلم والعدالة.

وكما أنه يجوز للمقلد أن يقلد في كل مسألة عالمًا، كذلك يمكنه أن يقلد عالمًا واحدًا في كل مسائل الدين، كأن يقول «سأقلد مذهب الشافعي كاملًا» فهذا أيضًا جائز ولا ضير فيه.

والسؤال الذي يرد هنا هو هل يجوز للمقلد إذا قلد عالمًا في مسألة أو مذهب أن يعود عن تقليده ويقلد عالمًا آخر؟

فنقول: بأنه يجوز له ذلك في كل مسألة لم يتصل بها عمله، فمثلًا إذا قال مقلد ما: «سأقلد الشافعي في مسألة الصلاة والزكاة»، وصلى على مذهب الشافعي ولكن لم يكن معه مال للزكاة، ثم لما تحصّل معه مال للزكاة كان قد رأى أن أبا حنيفة أقدر على الاجتهاد في مسألة الزكاة فله أن يقلد أبا حنيفة في الزكاة. أما إذا اتصل عمل المقلد بمسألة قلد فيها عالمًا معينًا، فالمقلد لا يخلو من أحد أمرين؛ أما الأول فهو إن كان جاهلًا بعلوم الاجتهاد وهو المقلد العامي، والثاني أن يمتلك المقلد بعض العلوم المعتبرة في الاجتهاد مع أنه لم يمتلك ما يكفيه من العلوم حتى تتوفر فيه أهلية الاجتهاد وهو المقلد المتبع.

أما بالنسبة للمقلد العامي، فإذا وثق بعلم عالم وعدالته فأخذ منه وقلده فلا يجوز له أن يعدل عنه إلى غيره من المجتهدين، حتى وإن رأى ووثق في ما بعد في أعلمية

مجتهد آخر؛ وذلك بسبب جهله في علوم الاجتهاد فيكون غير قادر على الترجيح بين العلماء وقدرتهم على الاستنباط، إلا إذا ظهر لهذا المقلد فسق ظاهر أو جهل بيّن دل عليه مخالفته لما ثبت في الدين فيجب عليه - أي المقلد - أن يترك تقليد هذا الرجل إلى عالم يثق بعلمه وعدالته.

وأما بالنسبة إلى المقلد المتبع فله أن يرجح بين أعلمية المجتهدين فيترك تقليد المفضول إلى تقليد الفاضل فيما يراه من خلال ما يمتلك من علوم الاجتهاد، والتي تمكنه من محاكمة استنباط العلماء وأدلتهم محاكمة ترجيح لا محاكمة استنباط.

*** المسألة الرابعة: حل مشكلة ندرة المجتهدين في زماننا**

يحدث في هذا الزمان أن يبحث المقلد في بلده عن مجتهد ليقلده فلا يجد، ومما يزيد الطين بلة هو الحدود التي وضعها المستعمرون بين بلاد المسلمين، وحال المسلمين الاقتصادية الصعبة بحيث إنه يصعب على المسلم أن يسافر ويبحث عن العلماء والمجتهدين في بلاد المسلمين.

ولهذا حلٌّ وهو أن يبحث المقلد في كتب المجتهدين مثل الشافعي ومالك والنووي... وغيرهم ليجد حل مسألته أو يسأل من له علم بأحد المذاهب أو بآراء أحد المجتهدين، فينقل له جواب مسألته، وبهذا يكون قد قلد المقلد المجتهد الذي نُقل عنه لا من نقل عن المجتهد علمه، وإنما دور الناقل تعليم المقلد برأي المجتهد، وهذا لا مانع منه على أن يتوثق المقلد من عدالة وأمانة الناقل.

*** المسألة الخامسة: مقلد يقلد مذهبًا معينًا وعُدِم أصحاب المذهب**

إن مما قد يحدث أن يقلد المقلد مذهبًا كاملًا فيتصل عمله بكثير من المسائل التي قد استنبطها أهل هذا المذهب والتي بنيت على أصوله، فإذا حدث أمر مثل سفر المقلد إلى مكان لا يوجد فيه من أصحاب المذهب أحد، أو إذا فني أصحاب هذا المذهب، وجب عليه أن يستمر في عمله كما كان يعمل بناء على ذلك المذهب في المسائل التي اتصل عمله بها، أما بالنسبة للمسائل التي لم يتصل عمله بها فلا ضير في أن يبحث عن علماء ليسوا على مذهبه فيقلدهم، وهذا لا خلاف فيه مع ما ذكرنا سابقًا.

بقيت مشكلة في المسائل التي اتصل عمله بها، وهي أن تستجد للمقلد مشاكل فرعية في المسألة ذاتها التي كان يعمل بها على المذهب الذي فني أصحابه، فليس للمقلد هنا أي خيار إلا أن يسأل أي عالم يثق بأهليته في الاجتهاد في هذه الفرعية.

وفي الختام فقد رأيت أن أقتصر في الموضوع على هذه المسائل؛ فإني أراها من أهم المسائل التي يحتاجها مقلدو هذا الزمان.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ■

واشنطن بوست: ترامب يوقف تمويل منظمة مسؤولة عن التحقيق في جرائم النظام بسوريا

رفض الرئيس الأميركي دونالد ترامب لعدة أسابيع الموافقة على صرف مبلغ ٢٠٠مليون دولار مخصص كمساعدات لدعم الاستقرار ولحماية المدنيين في سوريا. إلا أن تأثير تجميد التمويل يمتد، بحسب تقرير نشرته صحيفة "واشنطن بوست"، ليشمل برنامج دولي يعمل بفعالية لجمع الأدلة المتعلقة بجرائم الحرب المرتكبة من قبل نظام (بشار الأسد) وإيران وتنظيم "داعش". وأعلنت السفيرة الأميركية في الأمم المتحدة نيكي هيلي، في كانون الثاني الماضي، التزام الولايات المتحدة بتقديم حوالى ٣٥٠ ألف دولار للمساعدة في تمويل "آلية دولية محايدة ومستقلة في سوريا (IIIM) ". وقالت هيلي في ٥ شباط "إن الولايات المتحدة تدعم بقوة آلية (IIIM) كأداة قيمة لمحاسبة نظام الأسد على أعماله الوحشية، بما في ذلك استخدامه المتكرر والمستمر للأسلحة الكيماوية"، مشيرة إلى أن روسيا نجحت بإيقاف آلية التحقيق الفعالة بعد أن استخدمت "حق النقض – الفيتو" ضد قرار يقضي بتجديد عملها. وتشير الصحيفة إلى تأكيد العديد من المسؤولين في إدارة ترامب أن التمويل الذي أعلنت عنه هيلي ما يزال قيد الانتظار إلى أجل غير مسمى. وردًا على استفسار الصحيفة عن مصير برنامج التحقيق (IIIM) قال متحدث باسم البعثة الأميركية في الأمم المتحدة "نقوم بمراجعة برامج المساعدة الحالية المقدمة لسوريا بناء على طلب الرئيس" بينما رفض مجلس الأمن القومي الأميركي التعليق حول الموضوع.

الوعي: إن المتتبع لسياسة أميركا تجاه سوريا، يجد أن نظام بشار أسد نال أكبر نصيب من مساعدتها على بقائه والسكوت عن إجرامه... ومع ذلك هناك ممن هم قصيروا الباع والنظر في السياسة من المعارضة السورية والفصائل قد يطلب مساعدتها للقضاء عليه؟!

التايمز: تركيا تنحي باللائمة على "اللوبي اليهودي" في أزمتها الاقتصادية

نشرت صحيفة التايمز في ٢٠١٨/٥/٣٠م مقالًا بعنوان "تركيا تنحي باللائمة على اللوبي اليهودي في أزمتها الاقتصادية" ذكرت فيه أن وسائل الإعلام التركية أنحت باللائمة على "اللوبي اليهودي" للانخفاض المفاجئ لقيمة العملة في البلاد، وذلك حسبما جاء في تغريدة لأكاديمي (إسرائيلي). وتقول الصحيفة إن الليرة التركية انخفضت بنسبة ٢٠ بالمئة أمام الدولار هذا العام، وإن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان طالما وجه أصابع الاتهام إلى ما أسماه بـ "لوبي الفائدة" لتقلبات سعر

العملة. وتضيف الصحيفة أن وسائل الإعلام التركية التي يسيطر عليها بصورة شبه تامة رجال الأعمال الموالين لإردوغان. بعد الحملة التي شنها إردوغان على وسائل الإعلام المعارضة. وأن وسائل الإعلام اغتنمت فرصة تغريدة الأكاديمي (الإسرائيلي) إيدي كوهين التي قال فيها إن أزمة الليرة التركية بدأت بعد فترة قصيرة من صدور الأمر للسفير (الإسرائيلي) لمغادرة تركيا بصورة مؤقتة. ويعمل كوهين أستاذًا للدعاية النازية في جامعة بار إيلان (الإسرائيلية).

سوريات "يتعرضن للاستغلال الجنسي مقابل الحصول على مساعدات إنسانية"

نشرت صحيفة "صنداي تايمز" تقريرًا يتحدث عن ابتزاز نساء سوريات جنسيًا مقابل تقديم مساعدات المنظمات الإنسانية إليهن، وتقول الصحيفة، في تقريرها، إنها كشفت عن أن مساعدات إنسانية تبرع بها بريطانيون، وزعها أحد الموظفين المعروفين باستغلال هذه المساعدات للحصول على خدمات جنسية من أرامل فقيرات، مضيفة أن ملابس تبرعت بها جمعية "أي كي تي" المسجلة في بريطانيا ومقرها ديوسبري، وزعت في سوريا عبر منظمة غير حكومية يديرها شخص عُرف باستغلال المساعدات للحصول على خدمات جنسية. وتذكر الصحيفة أنها أطلعت على سلسلة من رسائل نصية لأيمن الشعار الموظف في مجال المساعدات الإنسانية في ريف حلب الغربي، يطلب فيها من نساء إرسال صور عارية له مقابل حصولهن على سلال مساعدات غذائية، مشيرة إلى أن بعض النساء وافقن على ذلك بعد مساومة على كمية المواد الغذائية المقدمة، ورفض البعض الآخر فقطع محادثاته معهن بسرعة ولم يحصلن على المساعدات الإنسانية، وهن في معظمهن من الأرامل، بحسب تقرير الصحيفة.

سوزان رايس لـ(CNN): هكذا يبني ترامب قراراته

قالت سوزان رايس، مستشار الأمن القومي الأميركي السابقة في الفترة بين ٢٠١٣ و٢٠١٦، إن بلادها مقبلة على صراع اقتصادي محتمل ليس فقط ضد منافسي الولايات المتحدة الأميركية بل أيضًا ضد حلفائها.

جاء ذلك في مقابلة لرايس مع الزميل فريد زكريا لـ(CNN) حيث قالت: "أعتقد أن لدينا رئيسًا يقرر بناء على غرائزه ويهتم بالشكل أكثر من المحتوى، وهو ليس مهتمًا بقضاء وقت للتحضير والتعمق في مسألة ما حتى وإن كان جالسًا في الطرف المقابل منه خصم مهم مثل كوريا الشمالية أو منافس صعب مثل الصين." وتابعت رايس قائلة: "يتخذ قراراته (ترامب) بناء على الحدس دون الأخذ بعين الاعتبار بالعلاقات التاريخية أو الاستراتيجية أو قيمنا وتداعيات أفعاله على القيادة الأخلاقية والاستراتيجية لأميركا. والأسبوع الماضي

كان فترة غير عادية من التناقضات؛ حيث يذهب إلى اجتماع G٧ حيث أقرب حلفائنا يجتمعون، وأهان المضيف، ولم يحترم شركاءنا الذين يمثلون أقرب حلفائنا الديمقراطيين، ثم يذهب على سنغافورة ويمجد ما قد يعتبر أكبر ديكتاتور في العالم (زعيم كوريا الشمالية).

توقيف حاخامات يهود في الولايات المتحدة بتهمة الاتجار بالاعضاء البشرية

أعلنت سلطات الأمن في نيوجرسي بالولايات المتحدة الأميركية عن توقيف خمس حاخامات يهود بتهمة الإتجار بالأعضاء البشرية مقابل أموال طائلة من أميركا عن طريق Brooklyn إلى (إسرائيل) وبالعكس. هذا وقد قامت الأجهزة الأمنية المختصة الأميركية بفرز ٣٢٠ ضابطًا ورجل أمن ومباحث لتلك العملية المعقدة التي تم السيطرة عليها. الحاخامات الخمسة هم رؤساء الشبكة، والعصابة مكونة من ٤٠ مجرمًا.

الوعي: هذه الجريمة على أهميتها، من المتوقع لها أن يتم التعتيم عليها وعدم التعامل معها كقضية إرهابية خطيرة، ولو كان القائمون عليها مسلمين لقامت قيامة الغرب الصليبي على الإرهاب الإسلامي، ولرفع النكير على هدر حقوق الإنسان.

زوجة نتنياهو متهمة بالفساد، ونتنياهو غاضب

وجهت وزارة العدل (الإسرائيلية) اليوم الخميس في ٢٠١٨/٠٦/٢١م لائحة تسائل فيها عقيلة رئيس الوزراء (الإسرائيلي) بنيامين نتنياهو، وتشمل اتهامات بالفساد وسوء استخدام المال العام، فقد وجهت النيابة العامة في محكمة الصلح لائحة اتهام ضد سارة نتنياهو بالاحتيال وخيانة الأمانة، وذلك بعد تحقيق طويل أجرته الشرطة بهذا الخصوص، تسائلها عن شراء وجبات طعام بنحو ٣٥٠ ألف شيكل، وهي تعادل ١٠٠ ألف دولار على نفقة الدولة. واتهمت بقيامها في الفترة بين عامي ٢٠١٠م و٢٠١٣م، بطلب وجبات طعام خاصة من مطاعم وطهاة مشهورين بنحو ٣٥٠ ألف شيكل على حساب الدولة. وأضافت أن وكلاء دفاع سارة نتنياهو طلبوا من المستشار القانوني للحكومة أفيحاي ميندلبليت، الاجتماع مرة أخرى للتوصل إلى تسوية مالية لطي ملف التحقيق، إلا أن النيابة العامة رفضت هذا المطلب. وإذا أدينت زوجة نتنياهو، فقد يصدر ضدها حكم بالسجن لمدة تصل خمس سنوات، ولكن موعد تقديمها إلى المحاكمة ما زال غير واضح.

الوعي: هذا الاتهام ليس غريبًا عن المسؤولين اليهود ولا عن عقلياتهم، وزوجها الغاضب

من اتهام زوجته هو كذلك متهم بالفساد؛ فهو يخضع لتحقيقين جنائيين، وقدمت الشرطة توصية رسمية إلى القضاء في فبراير/شباط ٢٠١٨م لمحاكمته بتهمة الرشوة وخيانة الأمانة. فقد طال الفساد المالي والأخلاقي كبار المسؤولين السياسيين في (إسرائيل)، من بينهم رؤساء ورؤساء حكومات ووزراء فضلًا عن حاخامات ومرجعيات دينية. بعض هؤلاء سجنوا بعد إثبات تورطهم في قضايا فساد، وبعضهم الآخر أجبروا على التنحي عن مناصبهم.

خفايا تمويل مؤسسات الإسلام في فرنسا

عشية إعادة تنظيم مؤسسات إسلام فرنسا أو الإسلام في فرنسا"خصصت مجلة "لوبس" وملفًا كاملًا لتمويل الإسلام في فرنسا. وتقول المجلة إن "المؤسسات الفرنسية لديها خلافًا للفكر السائد مداخيل مهمة. فالمسلمون يتبرعون بكثرة، والمساجد غالبًا ما تنجح بجمع المال الوفير من دون أن ننسى (تضيف "لوبس") حقائب الأموال التي ترد من الخارج بشكل منتظم من دون أي حسيب أو رقيب". وقد أوردت "لوبس" في ملفها تساؤلات تطرح علنًا حول مصدر ثراء بعض الائمة من بينهم إمام مسجد الدعوة في باريس.

فرنسا تدعو للسلام وتبيع الحرب

خصصت "بوليتيس" ملفًا كاملًا لمبيعات فرنسا من السلاح. "حين تدعو للسلام وتبيع الحرب" كما عنونت "بوليتيس" غلافها. ولفتت المجلة إلى أن "تصدير السلاح الفرنسي ممنوع مبدئيًا إلا بإذن خاص. لكن الأذونات ازدادت كثيراً خلال السنوات الأخيرة ما جعل من فرنسا المصدِّر الثالث للسلاح بعد الولايات المتحدة وروسيا". فقد شهدت "صناعة الأسلحة قفزة غير مسبوقة في عهد فرنسوا هولاند"، فازدادت صادرات السلاح الفرنسي بنسبة ٢٧٪ في حين إن الزيادة على المستوى العالمي بلغت في الفترة ذاتها ١٠٪". "٤٢٪ من هذه الأسلحة بيعت لبلدان الشرق الأوسط وأنظمتها القامعة للحريات والضالعة في النزعات" بحسب "بوليتيس" وقد أشارت المجلة بالمقابل إلى ما تمثله هذه المبيعات من "تعاظم في النفوذ الفرنسي".

الوعي: هذا هو واقع حكام الغرب الرأسماليين الذين لا دين لهم، يدعون إلى السلام وحماية حقوق الإنسان بألسنتهم، بينما أيديهم مغموسة بدماء البشر، وبالأخص المسلمون. إن حضارتهم يجب أن تزول.

قال الله تعالى

﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٢٣٦﴾ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ۚ وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٧﴾﴾.

جاء في كتاب التيسير في أصول التفسير لمؤلفه عطاء بن خليل أبو الرشته أمير حزب التحرير حفظه الله في تفسيره لهذه الآيات ما يلي:

يبين الله سبحانه في هاتين الآتين ما يلي:

١. ليست هناك تبعة من مهر على الرجال إن طلقوا زوجاتهم قبل الدخول بهن، وقبل أن يسموا لهن مهراً، بل عليهم في هذه الحالة أن يعطوهن شيئًا يتمتعن به تطييبًا لأنفسهن نتيجة وحشة الطلاق دون تحديد بمقدار، ولكن يتوقف على ما يطيق إن كان غنيًا أو فقيرًا.

وهـذه المتعة فرض على الزوج، فقد أخرج ابن جرير: «قال لما نزل قوله تعالى: ﴿مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ قال رجل: إن أحسنت فعلت وإن لم أرد ذلك لم أفعل. فأنزل الله الآية: ﴿وَلِلْمُطَلَّقَٰتِ مَتَٰعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾» البقرة/آية ٢٤١ (الدر المنثور: ٧٣٩/٢) وبذلك علم أن المتعة فرض.

فالموسع أي الغني عليه أن يمتع بما يناسبه، والمقتر أي الفقير ما يناسبه، ولكن لا يجب فيها بحال مال أكثر من نصف المهر لأمثالها لأن الآية اللاحقة تجعل نصف المهر المسمى حقًا للمرأة المطلقة غير المدخول بها إن سمى لها مهرًا.

أما لماذا قلنا إن ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ﴾ أي لا تبعة مهر عليكم ولم نقل لا إثم عليكم فذلك من وجهين:

الأول: إن لا إثم في الطلاق بشكل عام ما دام حسب أحكام الشرع، سواء التي دخل بها أم غيرها.

الثاني: إن الأدلة الشرعية أوجبت المهر على المدخول بها المطلقة دون تسمية مهر بأن لها مهرَ مثلها كما جاء في حديث رسول الله ﷺ: «**بالنسبة للمرأة التي لم يسم لها مهر ودخل بها فجعل لها رسول الله ﷺ مهر مثلها**» (البيهقي: ١٠٥/٧، الدر المنثور: ٧٠١/٢).

وجعل للمطلقة غير المدخول بها وسمي لها مهر أن يكون لها نصف المهر المسمى.

أما هذه غير المدخول بها وغير المسمى لها مهر فلم يجعل الإسلام لها نصف مهر مثلها، وإنما أن تمتع حسب الوسع وهذا لا يسمى مهرًا، ولهذا قلنا ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِن طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمۡ تَمَسُّوهُنَّ أَوۡ تَفۡرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةٗ﴾ أي لا تبعة مهر.

﴿مَا لَمۡ تَمَسُّوهُنَّ﴾ أي ما لم تجامعوهن.

﴿أَوۡ تَفۡرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَة﴾ أو تسموا لهن مهرًا. ﴿أَوۡ﴾ هنا بمعنى (و) أي أن ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ﴾ و﴿مَتِّعُوهُنَّ﴾ مشروطان بحدوث الأمرين: (عدم الدخول) و(عدم تسمية مهر) وليس على التخيير بواحد من الأمرين.

٢. ثم يبين الله سبحانه في الآية الثانية أن للمطلقة غير المدخول بها نصف المهر المسمى إن كان لها مهر مسمى، إلا أن تعفو هي فتتنازل عن نصف مهرها المسمى أو يعفو الزوج فيدفع لها كلّ المهر المسمى.

ثم يبين الله سبحانه أن العفو الذي يقوم به أحد الزوجين يجعل صاحبه أقربَ للتقوى، ففيه أجر كبير ودليل التقوى عند الفاعل، وفيه إن العفو مندوب بقرينة ﴿أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ التي تفيد الثناء من الله سبحانه على فاعل العفو ولكنها لا تفيد العقوبة على تركه، فتكون قرينة على الندب وبخاصة أن الله ذكر بعد ذلك ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡ﴾ أي حثّ لهم على تفضل بعضهم على بعض بالعفو.

ثم يختم الله الآية الكريمة بتذكيرهم أن الله بصير بما يفعلونه فيجازي كلّ عامل بعمله ﴿إِنَّ

ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾.

﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ﴾ أي تعفو المطلقة فتتنازل عن نصف مهرها المسمى فلا تأخذه.

﴿ أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ أي يعفو الأزواج فيدفعوا المهر كاملًا لمطلقاتهم.

وقلنا إن ﴿بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ هو الزوج وليس الولي مثلًا للأسباب التالية:

أ. ذكر الله سبحانه أولًا ﴿ فَنِصۡفُ مَا فَرَضۡتُمۡ﴾ أي للمطلقة غير المدخول بها، المسمى لها مهر، فيكون لها نصف المهر المسمى، ثم بعد ذلك قال سبحانه ﴿ إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ وهذا يعني أن هناك طرفين لكل منهما حق العفو في موضوع المهر، أما الطرف الأول فقد حُدِّد بالنساء المطلَّقات ﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ﴾ والطرف الثاني الذي بيده عقدة النكاح فيكون الزوج لأنه هو الطرف الوحيد الباقي بعد المرأة المطلَّقة الذي يملك حق العفو في موضوع المهر، ويكون المعنى أن لها نصف المهر إلا إن عفت فلم تأخذ هذا النصف وتتركه للمطلِّق، أو يعفو المطلِّق عن نصفه المتبقَّى له فيعطي كاملَ المهر للمطلَّقة.

ب. وقد بيَّن الله سبحانه وتعالى في آيات أخرى طرفيْ عقد الزواج اللذين لهما التصرف في المهر: قال تعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗۚ﴾ النساء، فللزوجة هنا أن تعفو عن صداقها.

وقال تعالى: ﴿وَإِنۡ أَرَدتُّمُ ٱسۡتِبۡدَالَ زَوۡجٖ مَّكَانَ زَوۡجٖ وَءَاتَيۡتُمۡ إِحۡدَىٰهُنَّ قِنطَارٗا فَلَا تَأۡخُذُواْ مِنۡهُ شَيۡـًٔاۚ﴾ النساء/آية ٢٠، فقد نُسب للزوج دفع المهرُ، وعدم الأخذ منه إذا أراد طلاقها.

أي أن التصرف في المهر نُسب للزوج والزوجة، وبذلك يكون حق العفو لأيٍّ منهما وليس لغيرهما.

ج. قوله تعالى: ﴿وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۚ﴾ يعني أن العفو من صاحب الحق وليس ممن لا يملك هذا الحق، فإن كان العفو من ولي المرأة فلا يكون أقرب للتقوى لأنه عفو عن حقّ الغير. وهكذا فلو عفا الولي ورفضت الزوجة فلا قيمة لعفوه حيث إن الصداق ملكها وليس ملكه، وبالتالي فلا يكون أقرب للتقوى.

وقد اختار أبو حنيفة في مذهبه هذا الرأي أي أن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج، وكذلك أخذ به الشافعي في الجديد.

﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡ﴾ أي لا تتركوا أن يتفضل بعضكم على بعض ■

بسم الله الرحمن الرحيم

«مَثَلُ القَائِمِ على حُدودِ اللّه والْوَاقِعِ فِيهَا...»

فعن النعمان بن بشير، رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، قال: «**مثل القائم في حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة؛ فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، وكان الذين في أسفلها إذا استقَوا من الماء مرُّوا على من فوقهم، فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقًا ولم نؤذِ مَن فوقنا، فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعًا، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعًا**».

هذا الحديث يحمل معنى كبيرًا، وهو يفتح بابًا واسعًا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويصور حال المجتمع الذي تقع فيه المعصية، ويبين أن سفينة المجتمع لا تسلم إلا بالاستقامة على أمر الله؛ فبالاستقامة تنجو، وبالمعصية والمخالفة تغرق، ويشير إلى أنه لا بد للمجتمع الإسلامي من سلطان يقوم على أمر الله وحدوده للحفاظ عليه...

- فقوله ﷺ: «**القائم في حدود الله**»، بحسب الحديث، هو الذي يقود السفينة، يدافع عن حدود الله، ويذبّ عنها، ويحفظ حياة الناس في المجتمع، صالحهم وطالحهم، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر؛ فيمنع أي سفيه من خرق السفينة ومن غرقها، ويغار على دين الله عزَّ وجلَّ... وهذا لا يكون إلا من خليفة وصفه الرسول ﷺ بقوله «**الإمام جنة**».

- وقوله ﷺ: «**الواقع فيها**» فهو الذي ينتهك حدود الله -عز وجل- ويفعل ما حرمه عليه، ويتبع هواه، ويجترئ على المخالفة...

- وقوله ﷺ: «**كمثل قوم استهموا على سفينة؛ فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها**» هو تصوير حسي يتعلق بتركيب المجتمع، يقرب المعنى الذي يريده الرسول ﷺ بأجلى صورة؛ فهو من الأمثلة التي لا يعقلها إلا العالِمون. فالاستهام يعنى: الاقتراع بين الناس الذين أرادوا أن يركبوا السفينة (سفينة المجتمع)، وهذه السفينة مكونة من طابقين؛ فأجروا بينهم قرعة فخرجت سهامهم، فريق في الأعلى، والآخر في الأسفل، وصار حق هؤلاء أعلى السفينة، وحق هؤلاء أسفل السفينة...

وقوله ﷺ: «**وكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم، فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقًا ولم نؤذِ مَن فوقنا**» أي: وكان الذين في أسفلها، إذا أرادوا أن يأخذوا من ماء البحر يحتاجون إلى الصعود إلى أعلى السفينة، فقالوا: نحن أشغلنا هؤلاء الناس وآذيناهم وضيَّقنا عليهم بصعودنا المتكرر إليهم، فاقترحوا كحل لهذه المشكلة أن يحدثوا خرقًا في نصيبهم، ويستقوا مباشرة من ماء البحر، فهل يتركونهم وما أرادوا، باعتبار أنهم يمارسون حقهم في الاستقاء، وحريتهم في اتخاذ الوسائل والأساليب المناسبة...

وقوله ﷺ: «**فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعًا، وإن أخذوا على أيديهم نجَوا ونجَوا جميعًا**». فإن تركهم الذين أصابوا أعلى السفينة، دخل عليهم الماء، وغرق الجميع. وإن أخذوا على أيديهم ومنعوهم نجَوا جميعًا، وهكذا المقارف لحدود الله عزَّ وجلَّ العاصي الذي أظهر معصيته، وأظهر المنكر أمام الناس وأعلنه، فماذا يفعل الناس معه؟ هل يتركونه بحجة أن له الحق أن يفعل في نصيبه ما يشاء، وله الحرية في ذلك، فيغرق عندها المجتمع جميعًا. طبعًا الجواب معروف، يخرج به كل عاقل، وهو أنه لا بد من الأخذ على يدي كل ظالم.

إن هذا الحديث يحوي من جوامع الكلم ولآلئها الشيء الكثير والنفيس:

• إن الرسول الكريم لم يقسّم ركاب السفينة بحسب مستويات الفقر والثراء والحسب والنسب. كلا، وإنما التفاضل جاء في هذا الحديث مرتبطًا بـ «**القائم على حدود الله**»، وهو المنفذ لشريعة الله. وهو المهتدي بهدي الله. وبـ «**والواقع فيها**». وهو المجترئ على دين الله الواقع في الحرام. فالقوة الحقيقية لا تستمد من عرض الأرض، ولا من القيم الأرضية المنقطعة عن الله. إنما تستمد من الله، من الإيمان به والاعتزاز بهذا الإيمان؛ وذلك على مثل ما قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحۡزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ١٣٩﴾ فالإيمان والقيام بأمر الله هو مصدر «العلو» ومصدر التوجيه...

• إن هذا الحديث يظهر أن المجتمع الإسلامي يجب أن يقوم على تنفيذ منظومة الأحكام الشرعية كلها بشمولها، وبشكل حصري دون غيرها؛ حتى يحفظ هذا المجتمع. وهذا ما هو واقع اليوم في سفينة المسلمين.

• لا بد للسفينة من وجود ربَّان يحسن القيادة، وهو تشبيه يعني أنه لا بد للمجتمع من وجود من يملك سلطانًا لمنع الواقع في حدود الله والأخذ على يديه أي لا بد من وجود الدولة الإسلامية.

• إن المعصية إذا ظهرت ضرت من عملها، ومن لم يعملها، تضرهم في آخرتهم، وتضرهم في دنياهم، قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةً وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ٢٥﴾ [الأنفال:٢٥]

• الحديث يصور أنه على المسلم أن لا يترك نفسه لشهواته ولا لانحرافاته، بل عليه أن يعمل حسابًا لكل خطوة يخطوها وكل حركة يتحركها حرصًا على نجاته هو ونجاة الآخرين...

• إن المجتمع كله هو هذه السفينة... يركب على ظهرها البر والفاجر، والمتيقظ والغفلان، وهي تحملهم جميعًا لوجهتهم، فهي تستقيم بالقائمين على حدود الله وتضطرب بالمعصية.

• والحديث يصور أن السفينة تجري في رحلة الحياة، ولها وجهة تسعى للوصول إليها، ولا بد لها من بر ترسو فيه، فهي لا تبقى هكذا في عرض البحر تستوطنه، وهذا يشير إلى أنه لا بد من وجود غاية يسعى هذا المجتمع لتحقيقها، وهي أن عاقبة الاضطراب ستكون الهلاك في الدنيا والآخرة، وعاقبة الاستقامة النجاة في الدنيا والآخرة، فهذا موبق نفسه في جهنم لأنه واقع في حدود الله، وذاك معتق نفسه في الجنة؛ لأنه قائم في حدود الله...

• إن لهذا الحديث مؤيدات أخرى من الأحاديث التي توافق معناه وتؤيده وتؤكده. فالنبي ﷺ لما سألته زينب بنت أبي سلمة: أنهلك وفينا الصالحون؟، قال: «**نعم، إذا كثر الخبث**» أي: إذا كثر الفساد والمنكر، فإن ذلك يؤذن بهلاك المجتمع. وها هو سيدنا أبو بكر الصديق، رضي الله عنه، ينبه المسلمين إلى هذا المعنى عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ [المائدة: ١٠٥] فقال: «يأيها الناس إنكم تقرؤون هذه الآية، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عنده**» رواه أبو داود والترمذي. وكذلك قول الرسول ﷺ: «**إذا لم تقل أمتي للظالم يا ظالم فقد تودع منها**». وقوله ﷺ: «**لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم شراركم، فيدع خياركم فلا يستجاب لهم**» وقوله ﷺ: «**مروا بالمعروف وأنهوا عن المنكر قبل أن تدعوني فلا أجيب لكم وتسألوني فلا أعطيكم، وتستنصروني فلا أنصركم**».

• إن هذا الحديث يعارض كليًا ما يعمل الغرب على جعله عرفًا عامًا بين المسلمين، ويقول عنه إنه حرية شخصية، متهمًا من ينكر المنكر بأنه فضولي، يتدخل في شؤون الناس، وخصوصياتهم وما أشبه ذلك... فالمنكر يجب إنكاره -إذا ظهر- على كل قادر، وإلا غرقت السفينة... فالمجتمع لا بد له من خصلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا على عكس ما هو سائد اليوم من مفاهيم الحرية الشخصية، وحرية إبداء الرأي، وحرية التملك، وحرية الاجتماع التي تبيح للإنسان أن يهتك ويفجر ويكفر... من غير مساءلة لأنه يعتبر ذلك حقًا له مصانًا في الدستور... ■

عام ٢٠١٦، أطلق الأمير محمد بن سلمان، ما سمي بـ(رؤية ٢٠٣٠) التي تهدف إلى إجراء إصلاحات شاملة «استعدادًا لمرحلة ما بعد النفط في المملكة» كما وصف. وهو من أجل تثبيت حكمه وتأمين السير في إصلاحاته، قام بإجراءات قاسية جدًا وذات أبعاد سياسية خطيرة لناحية تثبيت الحكم لأميركا وإقصاء النفوذ الإنكليزي فيه، منها اعتقال بعض كبار الأمراء وإزاحتهم من مناصبهم وأهمها كان إبعاد ولي عهد والده ابن عمه الأمير محمد بن نايف ليحل هو محله في منصب ولي العهد، مع أن هذا الأخير تابع للسياسة الأميركية مثله، وكذلك ابن عمه الأمير متعب بن عبد الله رئيس الحرس الوطني ليحل محله غيره. وأجرى تعديلات في المناصب العسكرية الهامة في السعودية جاءت ضمن ما أسمته القيادة السعودية بـ«وثيقة تطوير وزارة الدفاع» وتم إعفاء مسؤولين من مهامهم واستبدالهم بمسؤولين موالين له من جيل الشباب في العائلة المالكة، وأحال على التقاعد بعضًا من القيادات العسكرية ذات المناصب الرفيعة وعين مكانها موالين له، وأمر كذلك بحبس أمراء ووزراء بتهم فساد واستغلال للسلطة... طبعاً كل ذلك كان برعاية والده الملك سلمان.

وفي مجال ما يدعيه ابن سلمان أنه إصلاح، يستهدف به «انطلاق عهد ثقافي جديد»، استضافت السعودية أسبوع الموضة العربي للمرة الأولى، وافتتح مجلس الموضة العربي مكتباً إقليمياً له في الرياض، وتم إقامة حفلات موسيقية عامة، والإعلان عن تشغيل دور عرض للسينما في السعودية. وسمح للنساء بقيادة السيارات، وبحضورهن مباريات كرة القدم في الملاعب السعودية. وتم تعيين امرأة نائبة لوزير العمل وفتح باب التجنيد الاختياري أمام الفتيات للالتحاق بالحياة العسكرية برتبة مجند... وقد تداولت وسائل الإعلام الغربية هذه (الإصلاحات) على نطاق واسع، ووصفوه بأنه يحدث ثورة على خطى أتاتورك.

الوعي: ما قام به ابن سلمان من الناحية السياسية والعسكرية إنما هو خضوع للسياسة الأميركية، ويتعلق بتثبيت حكمه العميل لهم. ومن الناحية الثقافية إنما هو خضوع للثقافة الغربية، ويظهر وكأنه انهزام للإسلام أمامها، باعتبار خاطئ وهو أن السعودية تطبق الإسلام... وفي الحقيقة، إن آل سعود كانوا من الناحية السياسية، ومنذ قيام دولتهم، وبالاً على الإسلام وعلى دولة الخلافة الإسلامية؛ إذ كانوا عملاء للإنكيز وساعدوهم على هدمها، وحتى فلسطين كانت لهم يد وسخة في التخلي عنها لصالح اليهود، وقامت سياستهم على العمالة، تارة للإنكليز وتارة لأميركا، ولم تكن سياسة إسلامية بأي حال من الأحوال، لا من الناحية السياسية ولا الاقتصادية، بل علمانية.... أما من الناحية الثقافية، فقد جعل آل سعود أمور الدين تقتصر على المسائل التعبدية من صلاة وصوم وزكاة... وعلى المسائل الاجتماعية المتعلقة بعلاقات الرجل مع المرأة، من زواج وطلاق وميراث... وهذه جعلوا لآل الشيخ ولمدرستهم الفقهية حق الإفتاء فيها. وهذه الأحكام بالرغم من أنها تعتبر أحكامًا شرعية ولكن غلب عليها فعلًا التشدد والانغلاق؛ لغلبة الأعراف القبلية على المجتمع السعودي منذ أول قيامه، وهو ظل يسير عليه.

إن تقسيم الحكم في السعودية بين آل سعود، وآل الشيخ بقيادة آل سعود، إنما هو شكل من أشكال (فصل الدين عن الدولة) الذي فرضه الغرب على كل بلاد المسلمين. وما يجب تغييره في بلد نجد والحجاز إنما هو الحكم من أساسه؛ بحيث يكون دولة خلافة لا مملكة... وهذا ما يأمر به الإسلام ويحاربه آل سعود.

عريضة فرنسية بتجميد آيات من القرآن الكريم

وقَّع الرئيس الفرنسي السابق، نيكولا ساركوزي و٣٠٠ شخصية فرنسية عامة على عريضة نشرتها صحيفة (لوباريزيان) الفرنسية ضمن مقال تحت عنوان «ضد معاداة السامية الجديدة» تبرز هذه العريضة ما تصفه بـ«تطهير عرقي صامت» تتعرض له الطائفة اليهودية من قِبل «متطرفين إسلاميين» وتطالب بحذف وتجميد آيات من القرآن الكريم، وتحث سلطات المسلمين على تعطيل آيات من القرآن، بدعوى أنها «تحث على قتل ومعاقبة اليهود والمسيحيين والملحدين». ومن بين أبرز الموقعين: رئيس تحرير صحيفة «شارلي إيبدو» السابق فيليب فال الذي قام بتحرير البيان، وإيمانويل فالس وجان بيار رافاران وهما رئيسا وزراء سابقان، والمغني شارلي أزنافور والأكاديمي والإعلامي بيرنار هنريب ليفي وهما يهوديان فرنسيان، والممثل الفرنسي جيرارد ديباردیو... كذلك وقَّع على العريضة شخصيات عربية وإسلامية، منها الروائي الجزائري بوعلام صلصال، ومحمد علي قاسم، وهو مفتي جالية جزر القمر في فرنسا، والمدون الفلسطيني وليد الحسيني، بالإضافة إلى مغنين وممثلين وكتاب ومسؤولين دينيين يهود ومسلمين وكاثوليك...

في المقابل أعلن الأزهر رفضه التام لما ورد في هذه العريضة معتبرًا هذه المطالب «غير مبررة وغير مقبولة، وهي والعدم سواء». وقال عباس شومان، وكيل الأزهر، على صفحته على فيسبوك: «لا لتجميد حرف من القرآن، فليفهم هؤلاء كتاب الله فهمًا صحيحًا، أما إذا اعتمدوا على فهمهم المغلوط، فليذهبوا بفهمهم ومطالبتهم إلى الجحيم». واعتبر البعض أن هذه الدعوة تعد «تطرفًا فكريًا ضد الدين الإسلامي» وأنها تعارض دعوة الغرب إلى حرية العقيدة، وتفضح ما تخفي صدورهم من غل وبغضاء وحقد دفين للإسلام، وجهل مطبق للقرآن وتفسيره، وتكشف عن تعصب وازدراء للأديان، وأنها دعوة في غاية الخطورة وتتطلب التحرك الفوري...

أما ما ورد في كيفية الرد على هذه الدعوة المغرضة، فهو أنه ينبغي على المراكز الإسلامية في الخارج أن تعمل على إبراز سماحة الدين الإسلامي الوسطي، وأنه ليس دينًا دمويًا، بل يرفض العنف، وأنه لا يوجد بالقرآن الكريم نص يبيح الاعتداء على غير المسلمين، وأن ما ما ورد فيه هو رد العدوان فقط والدفاع عن النفس، وأن «ما ظنه الداعون أن آيات تنادي بقتلهم، هي آيات سلام في حقيقتها».

الوعي: هذه الدعوة الخطيرة تكشف أن الغرب ينظر إلى الإسلام على أنه دين إرهابي، وهذه الدعوة لا يجوز الاقتصار في مواجهتها على علماء يفهمون دينهم فهمًا ضعيفًا، ويدافعون عنه بشكل خاطئ، بل يجب على حكام المسلمين أن يكونوا هم أول من يتصدى لهذه الدعوة. فالسلطان عبد الحميد الثاني، رحمه الله، والذي كان متوقد الإيمان شديد الغيرة على دينه، وجَّه تحذيرًا شديد اللهجة لفرنسا واستطاع بالتهديد بقطع العلاقات معها من منع عرض مسرحية تحتوي على إساءة للنبي محمد ﷺ... أما حكام اليوم فهم أبعد ما يكونون عن الغيرة على الإسلام، إن لم يكن عن الإسلام نفسه؛ لذلك لم يحركوا ساكنًا... نسأل الله سبحانه أن يعز الإسلام والمسلمين بخلافة راشدة، ويذل بها الكفر والكفار المعاندين للإسلام. اللهم عاجلًا غير آجل حبًا بك، وشوقًا لنشر دينك وإعلاء كلمتك، وبغضًا للكفر وأهله والشيطان وأعوانه. اللهم آمين.